

جمعية البنوك في فلسطين

Association of Banks in Palestine

دراسات مصرفية

2010



البنوك الوافدة



البنوك المحلية



الصناعة المصرفية



التسهيلات الائتمانية



ودائع العملاء



البنوك الإسلامية



الجماز الوظيفي



الحوالات



الشيكات

دراسات مصرفية

2010

الصناعة المصرفية من كتاب الوضع المالي للبنوك 2010 الصادر عن
جمعية البنوك في فلسطين والدراسات الأخرى من بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

يهدف هذا الإصدار إلى توفير المعرفة عن واقع القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال دراسات تحليلية لأهم مواضيع الصناعة المصرفية، ويشكل مرجعاً أساسياً للمهتمين و الباحثين و صناع القرار.

7	الصناعة المصرفية
13	البنوك المحلية
19	البنوك الوافدة
25	البنوك الإسلامية
31	ودائع العملاء
37	التسهيلات الائتمانية
43	الشيكات
49	الحوالات
55	الجهاز الوظيفي

الصناعة المصرفية



- صافي الموجودات: ارتفاع بـ 11 % لتصل إلى 8.6 مليار دولار.
- التسهيلات الائتمانية: ارتفاع بـ 34 % لتصل إلى 2.8 مليار دولار.
- ودائع العملاء: ارتفاع بـ 10 % لتصل إلى 6.8 مليار دولار.
- حقوق الملكية: ارتفاع بـ 13 % لتصل إلى 1.1 مليار دولار.
- الأرباح الصافية: ارتفاع بـ 36 % لتصل إلى 139 مليون دولار.



الميزانية العمومية

الأصول :

ارتفع حجم موجودات البنوك العاملة في فلسطين بـ 847 مليون دولار (11 %) خلال العام 2010، ليصل إلى 8.6 مليار دولار نهاية العام 2010؛ نتيجة لارتفاعها لدى 16 بنكاً وانخفاضها لدى بنكين آخرين. وفيما يلي تفصيل لأهم بنود الموجودات:

■ الموجودات السائلة:

انخفضت الأهمية النسبية للموجودات السائلة من إجمالي الموجودات لتصل إلى (52 %) نهاية العام 2010 مقابل (60 %) نهاية العام 2009، ويشير هذا التراجع إلى انخفاض في القيمة بـ 154 مليون دولار (3 %) لتصل إلى 4.5 مليار دولار نهاية العام 2010؛ حيث ارتفع بند النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية بـ (0.1 %) لتشكّل (46 %) من الموجودات السائلة، في حين انخفض بند النقد والأرصدة لدى سلطة النقد بـ (4 %) لتشكّل (35 %) منها، وانخفض بند الأرصدة لدى المركز الرئيسي بـ (9 %) لتشكّل (18 %) منها. وقد انخفضت الموجودات السائلة لدى 8 بنوك وارتفعت لدى 10 بنوك أخرى.

■ التسهيلات الائتمانية:

ارتفعت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية المباشرة من إجمالي الموجودات لتصل إلى (33 %) نهاية العام 2010 مقابل (27 %) نهاية العام 2009، حيث ارتفعت قيمة التسهيلات الممنوحة بـ 711 مليون دولار (34 %) لتصل إلى 2.8 مليار دولار نهاية العام 2010، وقد ارتفعت القروض الممنوحة بـ (27 %) لتشكّل (68 %) من التسهيلات الممنوحة، كما ارتفع الجاري مدين بـ (38 %) ليشكّل (29 %) منها، وارتفعت الحسابات المكشوفة بـ (19 %) لتشكّل (2 %) منها في حين انخفض التمويل التأجيري والكمبيالات المخصومة بـ (31 %) لتشكّل (1 %) من إجمالي التسهيلات الممنوحة، لترتفع بذلك نسبة التسهيلات الائتمانية لودائع العملاء إلى (42 %) نهاية العام 2010 مقابل (36 %) نهاية العام 2009. وقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لدى 12 بنكاً وانخفضت لدى 6 بنوك أخرى.

المطلوبات وحقوق الملكية :

المطلوبات

ارتفع حجم مطلوبات البنوك العاملة في فلسطين بـ 723 مليون دولار (11 %) خلال العام 2010، ليصل إلى 7.5 مليار دولار، محصلة لارتفاعها لدى 15 بنكاً وانخفاضها لدى 3 بنوك أخرى. وفيما يلي تفصيل لأهم بنود المطلوبات:

■ ودائع العملاء:

انخفضت الأهمية النسبية لودائع العملاء من إجمالي المطلوبات بشكل طفيف لتصل إلى (91 %) نهاية العام 2010 مقابل (92 %) نهاية العام 2009، حيث ارتفع حجم ودائع العملاء بـ 592 مليون دولار (10 %) لتصل إلى 6.8 مليار دولار نهاية العام 2010. وقد ارتفعت الودائع الجارية بـ (14 %) لتشكّل (38 %) من إجمالي ودائع العملاء، في حين انخفضت الودائع الآجلة بـ (1 %) لتشكّل (30 %) من الإجمالي، بينما ارتفعت ودائع التوفير بـ (10 %) لتشكّل (27 %) من الإجمالي. وقد ارتفعت ودائع العملاء لدى 14 بنكاً بينما انخفضت لدى 4 بنوك أخرى.

■ ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد:

ارتفعت الأهمية النسبية لودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد من إجمالي المطلوبات لتصل إلى (6 %) نهاية العام 2010 مقابل (5 %) نهاية العام 2009، حيث ارتفع إجمالي القيمة بـ 80 مليون دولار (24 %) لتصل إلى 414 مليون دولار نهاية العام 2010؛ نتيجة لارتفاع ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية بـ 90 مليون دولار (46 %) لتصل إلى 283 مليون دولار نهاية العام 2010، في حين انخفضت ودائع سلطة النقد بـ 10 مليون دولار (7 %) لتصل إلى 131 مليون دولار نهاية العام 2010. وقد ارتفع إجمالي القيمة لدى 11 بنكاً مقابل انخفاضها لدى 7 بنوك أخرى.

حقوق الملكية:

ارتفع حجم حقوق الملكية لدى البنوك العاملة في فلسطين بـ 124 مليون دولار (13 %) خلال العام 2010، ليصل إلى 1.1 مليار دولار؛ محصلة لارتفاعها لدى 14 بنكاً وانخفاضها لدى 4 بنوك أخرى. وفيما يلي تفصيل لأهم بنود حقوق الملكية:

■ رأس المال المدفوع:

ارتفعت الأهمية النسبية لرأس المال المدفوع من إجمالي حقوق الملكية لتصل إلى (74 %) نهاية العام 2010 مقابل (72 %) نهاية العام 2009، حيث ارتفع بـ 110 مليون دولار (16 %) ليصل إلى 810 مليون دولار نهاية العام 2010. وقد قامت 8 بنوك من أصل 18 بنكاً برفع رأس مالها خلال العام 2010 تنفيذاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

■ الاحتياطيات:

ارتفعت الأهمية النسبية للاحتياطيات من إجمالي حقوق الملكية لتصل إلى (15 %) نهاية العام 2010 مقابل (12 %) نهاية العام 2009، حيث ارتفعت بـ 41 مليون دولار (35 %) لتصل إلى 160 مليون دولار نهاية العام 2010؛ نتيجة لارتفاع بند الاحتياطي القانوني والتقلبات الدورية بـ 36 مليون دولار (54 %) ليصل إلى 105 مليون دولار، كما ارتفع احتياطي المخاطر المصرفية العامة والاختياري بـ 5 مليون دولار (9 %) ليصل إلى 55 مليون دولار. وقد ارتفعت الاحتياطيات لدى كافة البنوك باستثناء بنك واحد.

قائمة الدخل

صافي الأرباح :

ارتفع صافي أرباح البنوك العاملة في فلسطين بـ 37 مليون دولار (36 %) خلال العام 2010، ليصل إلى 139 مليون دولار؛ نتيجة لارتفاع الإيرادات بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع المصاريف. وقد حقق 15 بنكاً من أصل 18 بنكاً أرباحاً خلال العام 2010.

الإيرادات :

ارتفع إجمالي إيرادات البنوك العاملة في فلسطين بـ 63 مليون دولار (19 %) خلال العام 2010 ليصل إلى 396 مليون دولار، وقد ارتفعت الإيرادات لدى 10 بنوك وانخفضت لدى 8 بنوك أخرى.

■ صافي إيرادات الفوائد والعمولات:

انخفضت الأهمية النسبية لصافي إيرادات الفوائد من إجمالي الإيرادات إلى (57%) نهاية العام 2010 مقابل (60%) نهاية العام 2009، حيث ارتفعت قيمتها بـ 28 مليون دولار (14%) خلال العام 2010 لتصل إلى 227 مليون دولار؛ محصلة لارتفاع الفوائد الدائنة بـ 20 مليون دولار (9%)، وانخفاض الفوائد المدينة بـ 8 مليون دولار (23%). بينما ارتفعت الأهمية النسبية لصافي إيرادات العمولات إلى (26%) نهاية العام 2010 مقابل (25%) نهاية العام 2009، لترتفع قيمتها بـ 11 مليون دولار (22%) ولتصل إلى 60 مليون دولار نهاية العام 2010.

المصاريف :

ارتفع إجمالي مصاريف البنوك العاملة في فلسطين بـ 24 مليون دولار (12%) خلال العام 2010، ليصل إلى 224 مليون دولار. وقد ارتفع إجمالي المصاريف لدى 14 بنكاً وانخفض لدى 4 بنوك أخرى.

■ المصاريف التشغيلية:

استقرت الأهمية النسبية للمصاريف التشغيلية على (91%) خلال العامين 2009 و 2010، وقد ارتفعت المصاريف التشغيلية للبنوك العاملة في فلسطين بـ 21 مليون دولار (11%) للعام 2010 لتصل إلى 204 مليون دولار، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع مصاريف الموظفين بـ 12 مليون دولار (11%) خلال العام 2010 لتصل إلى 119 مليون دولار.

المؤشرات المالية

تبرز البيانات المالية المجمعة للبنوك العاملة في فلسطين ارتفاع في نسب السيولة لديها؛ حيث ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء لتصل إلى (41.6%) نهاية العام 2010 مقابل (34.1%) نهاية العام 2009 نتيجة لارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع ودائع العملاء، كما ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الموجودات لتصل إلى (33%) نهاية العام 2010 مقابل (27.4%) نهاية العام 2009 نتيجة لارتفاع التسهيلات الائتمانية بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الموجودات، بينما بلغت نسبة ودائع العملاء إلى الموجودات (79.2%) نهاية العام 2010 مقابل (80.2%) نهاية العام 2009 نتيجة لارتفاع ودائع العملاء بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الموجودات.

وبالنظر إلى مؤشرات الربحية، فقد سجلت نسبة العائد على الموجودات ارتفاعاً وصل إلى (1.6 %) نهاية العام 2010 مقابل (1.3 %) نهاية العام 2009، نتيجة لارتفاع صافي الأرباح بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الموجودات، كما سجلت نسبة العائد على حقوق الملكية ارتفاعاً وصل إلى (12.7 %) نهاية العام 2010 مقابل (10.5 %) نهاية العام 2009، نتيجة لارتفاع صافي الأرباح بنسبة أقل من نسبة ارتفاع حقوق الملكية. أما نسبة صافي إيرادات الفوائد والعمولات إلى الإيرادات فقد سجلت انخفاضاً إلى (72.3 %) نهاية العام 2010 مقابل (74.2 %) نهاية العام 2009 نتيجة لارتفاع صافي إيرادات الفوائد والعمولات بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الإيرادات.

وبالنسبة لمؤشرات هيكل رأس المال فقد ارتفعت نسبة المطلوبات إلى الموجودات لتصل إلى (87.2 %) نهاية العام 2010 مقابل (87.4 %) نهاية العام 2009، بينما انخفضت نسبة الأرباح المدورة إلى إجمالي حقوق الملكية لتصل إلى (8.7 %) نهاية العام 2010 مقابل (9.3 %) نهاية العام 2009، وقد ارتفعت نسبة التسهيلات إلى حقوق الملكية لتصل إلى (258 %) نهاية العام 2010 مقابل (217 %) نهاية العام 2009.

مؤشرات القدرة التسويقية

ارتفع عدد الفروع والمكاتب لدى البنوك العاملة في فلسطين ليصل إلى 212 فرعاً ومكتباً منها 170 في الضفة الغربية، موزعة بواقع (41 %) في محافظات شمال الضفة و(33 %) في محافظات وسط الضفة و(26 %) في محافظات جنوب الضفة. بينما بلغ عددها في قطاع غزة 42 فرعاً ومكتباً، (55 %) منها في محافظة غزة وبيت لاهيا. كما ارتفعت قدرة الفرع الواحد على جذب ودائع العملاء إلى 32 مليون دولار نهاية العام 2010 مقابل 30 مليون دولار نهاية العام 2009، ما أدى إلى ارتفاع قدرة الفرع الواحد على منح التسهيلات الائتمانية إلى 13 مليون دولار نهاية العام 2010 مقابل 10 مليون دولار نهاية العام 2009. كما استقر مؤشر الكثافة المصرفية نهاية العام 2010 على توفير فرع واحد لكل 19 ألف نسمة.

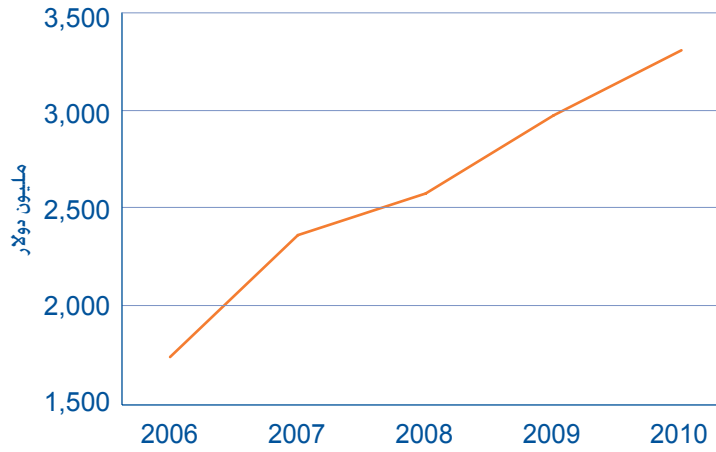
البنوك المحلية



- صافي الموجودات: ارتفاع بـ 11 % لتصل إلى 3.3 مليار دولار.
- التسهيلات الائتمانية: ارتفاع بـ 37 % لتصل إلى 1.2 مليار دولار.
- ودائع العملاء: ارتفاع بـ 15 % لتصل إلى 2.4 مليار دولار.
- التسهيلات / ودائع العملاء: شكلت التسهيلات 49 % من ودائع العملاء.
- حقوق الملكية: ارتفاع بـ 10 % لتصل إلى 445 مليون دولار.

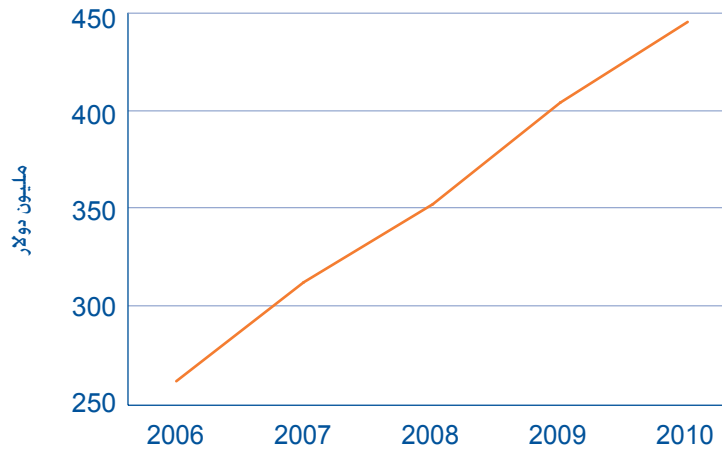


الموجودات



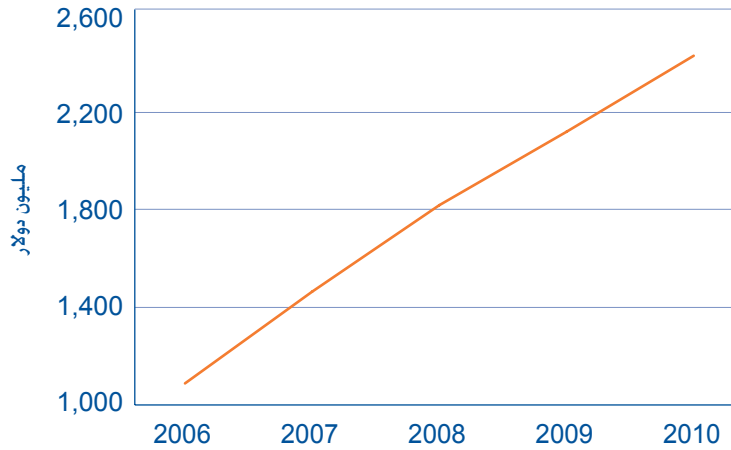
ارتفعت موجودات البنوك المحلية العاملة في فلسطين بـ 333 مليون دولار (11%) خلال العام 2010، كما ارتفعت بـ 1.6 مليار دولار (90%) مقارنة مع العام 2006، ليبلغ حجمها 3.3 مليار دولار نهاية العام 2010.

حقوق الملكية



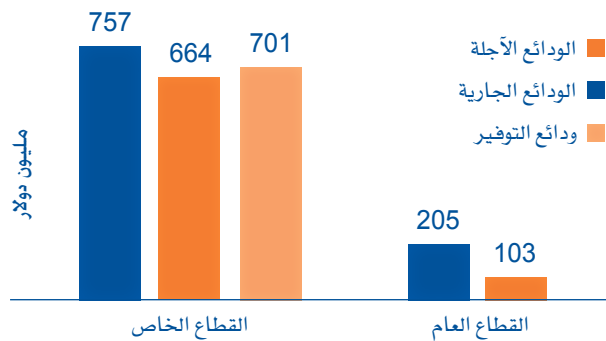
ارتفعت حقوق الملكية لدى البنوك المحلية بـ 41 مليون دولار (10%) خلال العام 2010، وبـ 184 مليون دولار (70%) مقارنة مع العام 2006، ليبلغ حجمها 445 مليون دولار نهاية العام 2010.

ودائع العملاء



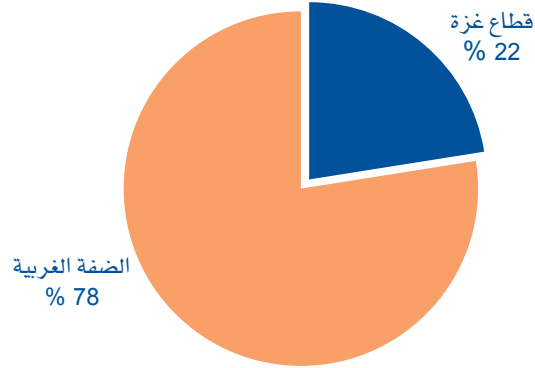
ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بـ 313 مليون دولار (15%) خلال العام 2010، كما ارتفعت بـ 1.4 مليار دولار (125%) مقارنة مع العام 2006، ليبلغ حجمها 2.4 مليار دولار بعدد مقداره مليون حساب، (48%) حسابات جارية و (39%) حسابات توفير و (7%) حسابات آجلة نهاية العام 2010.

ودائع العملاء حسب النوع والجهة المودعة



ارتفعت ودائع القطاع الخاص بـ (12%) خلال العام 2010 لتصل إلى 2.1 مليار دولار شكلت الودائع الجارية 36% منها في حين شكلت ودائع التوفير 33% والودائع الآجلة 31%. كما ارتفعت ودائع القطاع العام بـ (34%) خلال العام 2010 لتصل إلى 308 مليون دولار، شكلت الودائع الجارية 67% منها في حين شكلت الودائع الآجلة 33%.

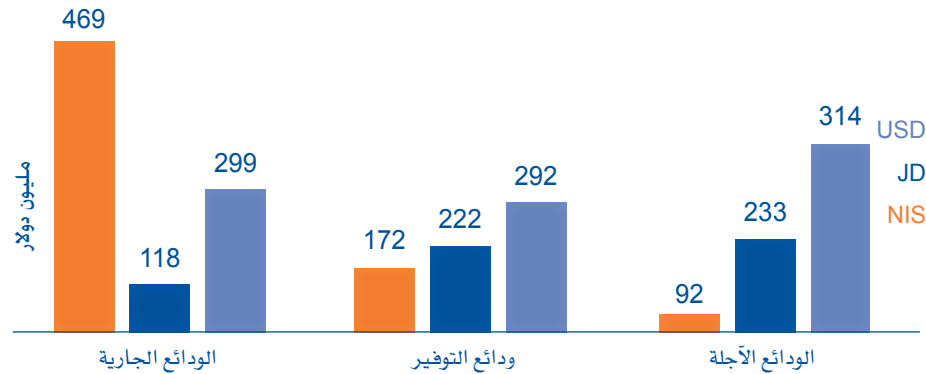
ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية



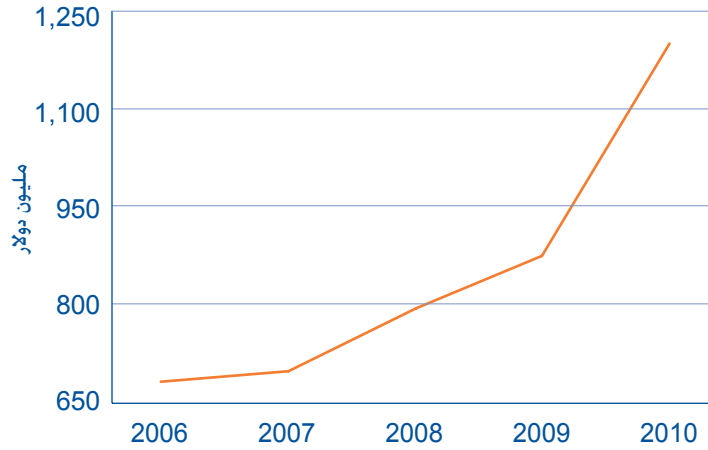
ارتفعت ودائع العملاء في الضفة الغربية بـ (23%) خلال العام 2010، ليبليج حجمها 1.9 مليار دولار وتشكل (78%) من إجمالي ودائع العملاء، في حين انخفضت ودائع العملاء في قطاع غزة بـ (7%) خلال العام 2010، ليبليج حجمها 547 مليون دولار وتشكل (22%) من الإجمالي.

ودائع العملاء حسب النوع والعملة

ارتفعت الودائع الجارية بـ (17%) خلال العام 2010 لتشكل (39%) من إجمالي ودائع العملاء بقيمة 955 مليون دولار، (49%) منها بعملة الشيك الإسرائيلي. كما ارتفعت ودائع التوفير بـ (14%) خلال العام 2010 لتشكل (29%) من الإجمالي بقيمة 701 مليون دولار، (42%) منها بعملة الدولار الأمريكي. في حين انخفضت الودائع الآجلة بـ (2%) خلال العام 2010، لتشكل (27%) من الإجمالي بقيمة 656 مليون دولار، (48%) منها بعملة الدولار الأمريكي.

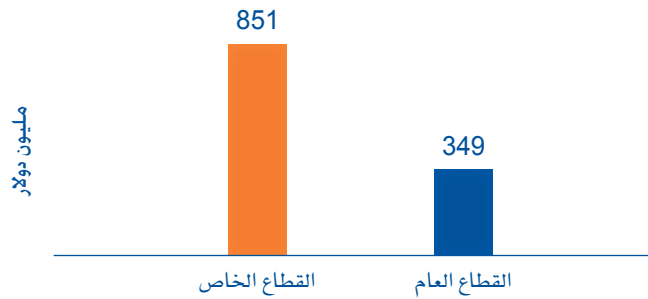


التسهيلات الائتمانية



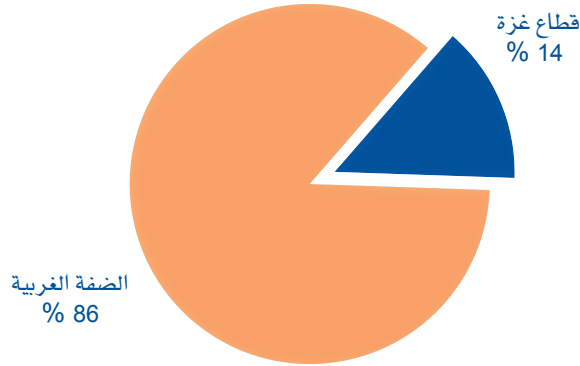
ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المحلية بـ 325 مليون دولار (37%) خلال العام 2010 كما ارتفعت بـ 519 مليون دولار (76%) بالمقارنة مع عام 2006، لتبلغ قيمتها 1.2 مليار دولار بعدد مقداره 126 ألف حساب تسهيل ائتماني (51%) حسابات مكشوفة و (35%) قروض و (14%) جاري مدين، نهاية العام 2010.

التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الممنوحة



ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بـ (34%) خلال العام 2010، ولتشكل (71%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية. كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بـ (44%) خلال العام 2010، ولتشكل (29%) من الإجمالي.

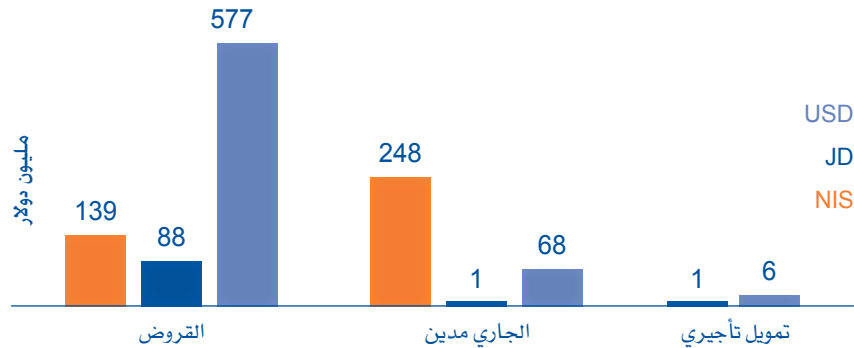
التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية



ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الضفة الغربية بـ (40%) خلال العام 2010 لتبلغ قيمتها مليار دولار وتشكل (86%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة بـ (24%) خلال العام 2010 لتبلغ قيمتها 170 مليون دولار وتشكل (14%) من الإجمالي.

التسهيلات الائتمانية حسب النوع والعملة

ارتفعت التسهيلات الممنوحة على شكل قروض بـ (32%) خلال العام 2010 لتشكل (67%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة بقيمة 805 مليون دولار، منها بعملة الدولار الأمريكي، كما ارتفعت تسهيلات الجاري مدين بـ (23%) خلال العام 2010، لتشكل (27%) من الإجمالي بقيمة 319 مليون دولار، (78%) منها بعملة الشيك الإسرائيلي، في حين انخفضت تسهيلات التمويل التأجيري بـ (3%) خلال العام 2010 لتشكل (1%) من الإجمالي بقيمة 8 مليون دولار، (85%) منها بعملة الدولار الأمريكي.



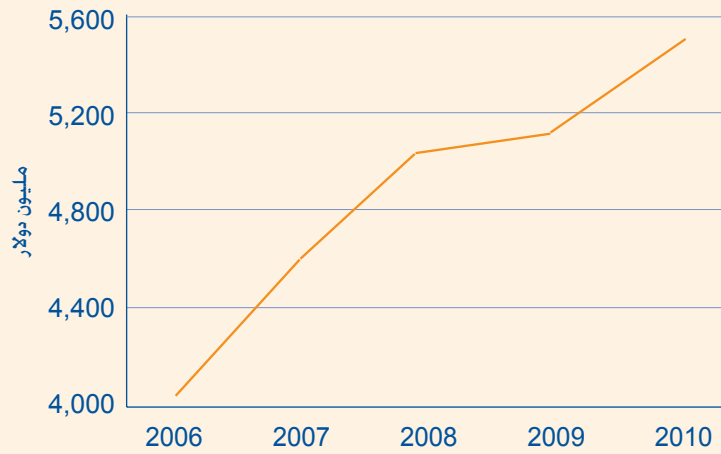
البنوك الوافدة



- صافي الموجودات: ارتفاع بـ 7 % لتصل إلى 5.5 مليار دولار.
- التسهيلات الائتمانية: ارتفاع بـ 24 % لتصل إلى 1.7 مليار دولار.
- ودائع العملاء: ارتفاع بـ 5 % لتصل إلى 4.4 مليار دولار.
- التسهيلات / ودائع العملاء: شكلت التسهيلات 39 % من ودائع العملاء.
- حقوق الملكية: ارتفاع بـ 17 % لتصل إلى 651 مليون دولار.

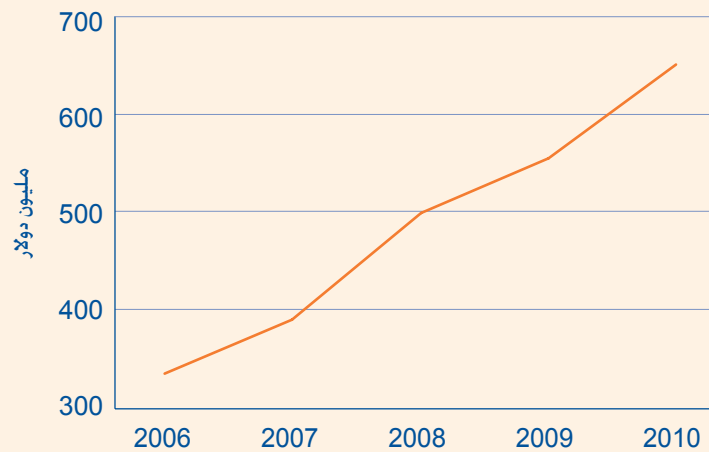


الموجودات



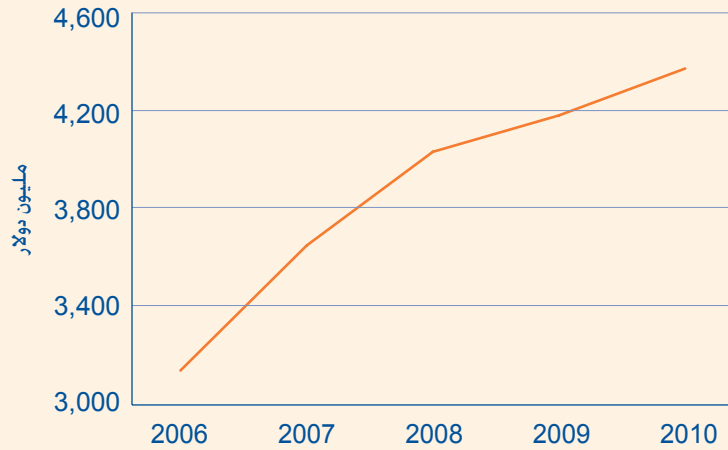
ارتفعت موجودات البنوك الوافدة العاملة في فلسطين بـ 375 مليون دولار (7%) خلال العام 2010، كما ارتفعت بـ 1.5 مليار دولار (36%) مقارنة مع العام 2006، ليبلغ حجمها 5.5 مليار دولار نهاية العام 2010.

حقوق الملكية



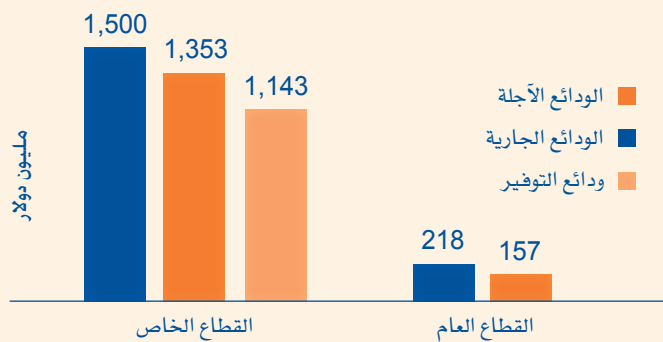
ارتفعت حقوق الملكية لدى البنوك الوافدة بـ 97 مليون دولار (17%) خلال العام 2010، وبـ 316 مليون دولار (94%) مقارنة مع العام 2006، ليبلغ حجمها 651 مليون دولار نهاية العام 2010.

ودائع العملاء



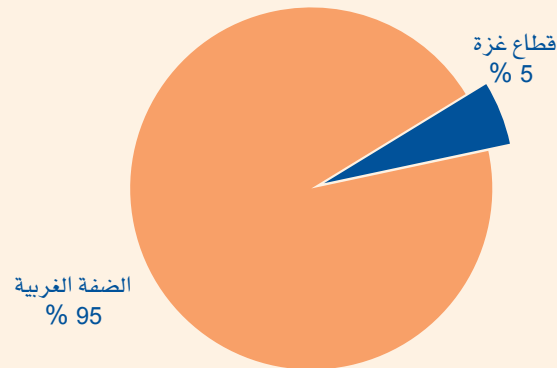
ارتفعت ودائع العملاء لدى البنوك الوافدة بـ 193 مليون دولار (5%) خلال العام 2010، كما ارتفعت بـ 1.2 مليار دولار (39%) مقارنة مع العام 2006، ليبليغ حجمها 4.4 مليار دولار بعدد يقارب 1.1 مليون حساب، (57%) حسابات توفير و(26%) حسابات جارية و(13%) حسابات آجلة نهاية العام 2010.

ودائع العملاء حسب النوع والجهة المودعة



ارتفعت ودائع القطاع الخاص بـ (4%) خلال العام 2010، شكلت الودائع الجارية (38%) منها، والودائع الآجلة (34%) وودائع التوفير (29%). كما ارتفعت ودائع القطاع العام بـ (11%) خلال العام 2010، شكلت الودائع الجارية (58%) منها، والودائع الآجلة (42%).

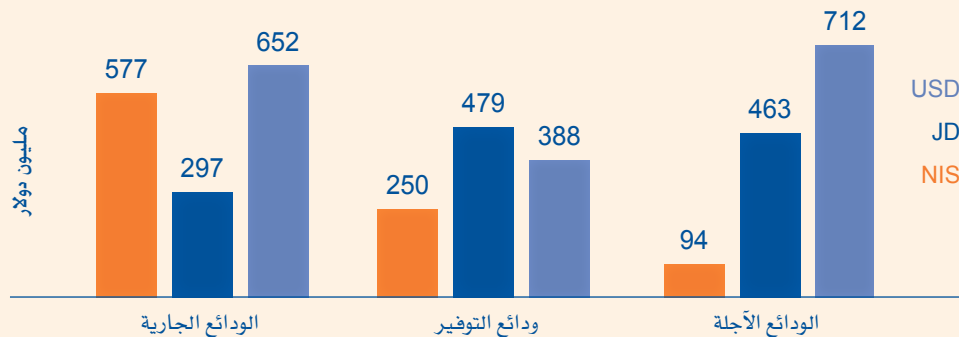
ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية

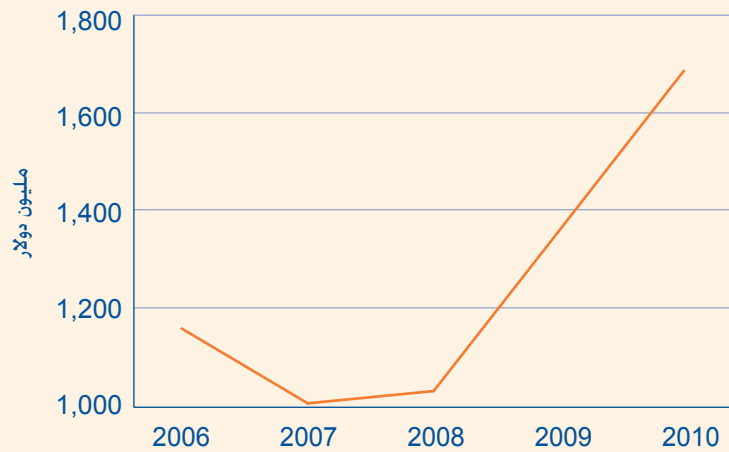


ارتفعت ودائع العملاء في الضفة الغربية بـ (8%) خلال العام 2010، ليبليج حجمها 4.140 مليار دولار وتشكل (95%) من إجمالي ودائع العملاء، في حين انخفضت ودائع العملاء في قطاع غزة بـ (30%) خلال العام 2010، ليبليج حجمها 236 مليون دولار وتشكل (5%) من الإجمالي.

ودائع العملاء حسب النوع والعملة

ارتفعت الودائع الجارية بـ (8%) خلال العام 2010 لتشكل (38%) من إجمالي ودائع العملاء بقيمة 1.7 مليار دولار، (39%) منها بعملة الدولار الأمريكي، كما ارتفعت ودائع التوفير بـ (8%) خلال العام 2010 بقيمة 1.1 مليار دولار، لتشكل (26%) من الإجمالي، (42%) منها بعملة الدينار الأردني، في حين انخفضت الودائع الآجلة بـ (14%) لتشكل (31%) من الإجمالي بقيمة 1.4 مليار دولار، (53%) منها بعملة الدولار.



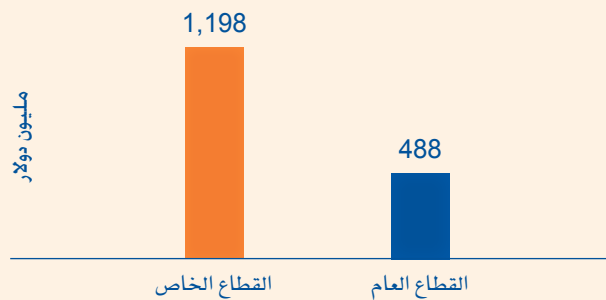


التسهيلات الائتمانية

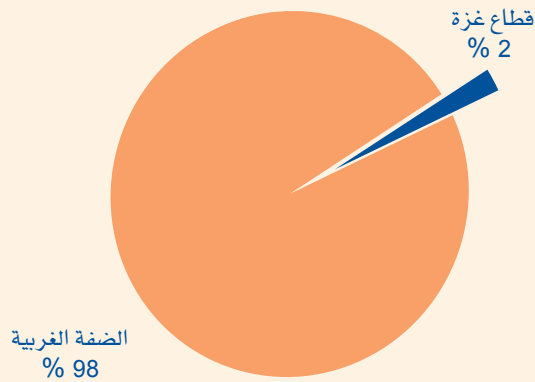
ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك الوافدة بـ 326 مليون دولار (24%) خلال العام 2010، كما ارتفعت بـ 524 مليون دولار (45%) مقارنة مع العام 2006، لتبلغ قيمتها 1.7 مليار دولار بعدد مقداره 120 ألف حساب تسهيل ائتماني، (54%) منها قروض و (28%) حسابات مكشوفة و (18%) جاري مدين نهاية العام 2010.

التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الممنوحة

ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بـ (24%) خلال العام 2010، لتشكل (71%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بـ (23%) خلال العام 2010 لتشكل (29%) من الإجمالي.



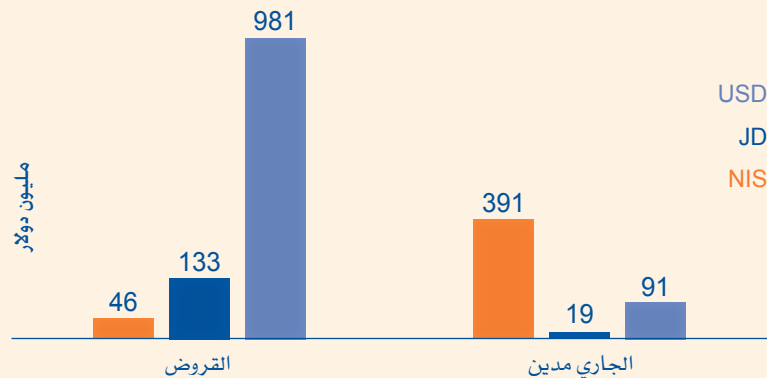
التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية



ارتفعت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية بـ (25%) خلال العام 2010، لتبلغ قيمتها 1.7 مليار دولار وتشكل (98%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة، في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة بـ (8%) خلال العام 2010، لتبلغ قيمتها 35 مليون دولار وتشكل 2% من الإجمالي.

التسهيلات الائتمانية حسب النوع والعملة

ارتفعت القروض الممنوحة بـ (22%) خلال العام 2010 لتشكل (69%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة بقيمة 1.2 مليار دولار، (84%) بعملة الدولار الأمريكي، كما ارتفع الجاري مدين بـ (25%) خلال العام 2010 لتشكل (30%) من الإجمالي بقيمة 503 مليون دولار، (78%) منها بعملة الشيكل الإسرائيلي، بينما لم تتجاوز الكمبيالات المخصصة والحسابات المكشوفة (1%) من الإجمالي بقيمة 10 مليون دولار.

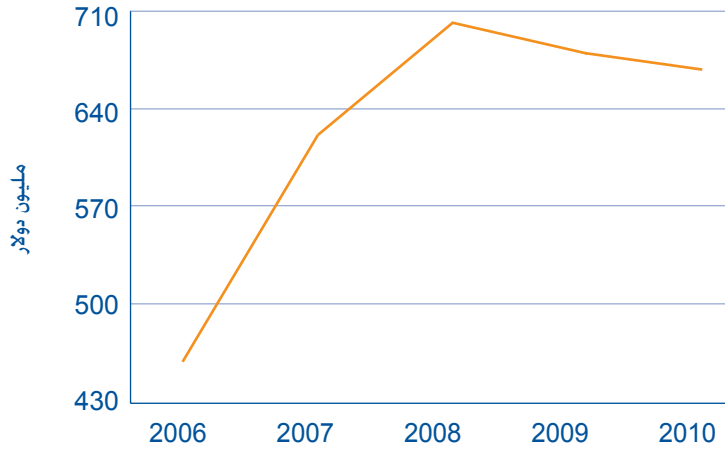




- صافي الموجودات: انخفاض بـ 1 % لتصل إلى 669 مليون دولار.
- التمويلات المباشرة: ارتفاع بـ 25 % لتصل إلى 254 مليون دولار.
- ودائع العملاء: انخفاض بـ 3 % لتصل إلى 519 مليون دولار.
- التسهيلات / ودائع العملاء: شكلت التسهيلات 49 % من ودائع العملاء.
- حقوق الملكية: انخفاض بـ 2 % لتصل إلى 96 مليون دولار.

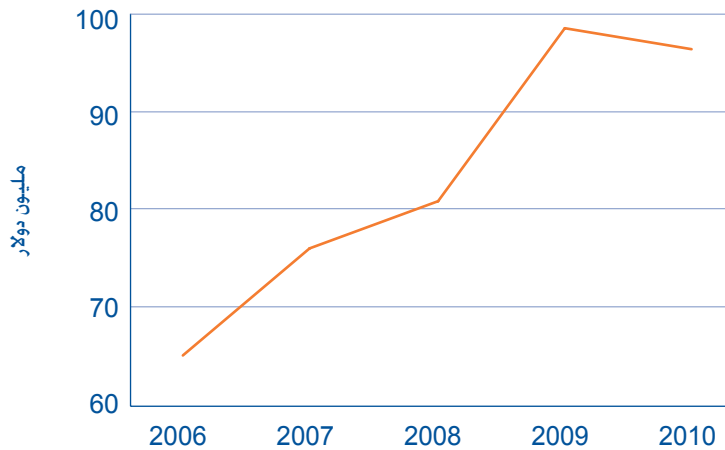


الموجودات



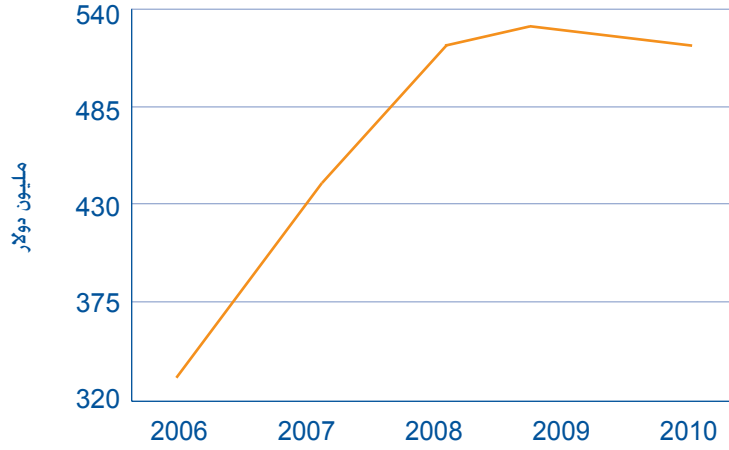
انخفضت موجودات البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين بـ 7 مليون دولار (1%) خلال العام 2010، في حين ارتفعت بـ 205 مليون دولار (44%) مقارنة مع العام 2006، ليبلغ حجمها 669 مليون دولار نهاية العام 2010.

حقوق الملكية



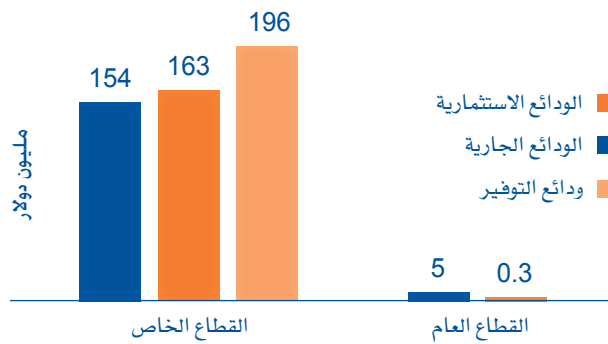
انخفضت حقوق الملكية لدى البنوك الإسلامية بـ 2 مليون دولار (2%) خلال العام 2010، في حين ارتفعت بـ 31 مليون دولار (48%) مقارنة مع العام 2006، ليبلغ حجمها 96 مليون دولار نهاية العام 2010.

ودائع العملاء



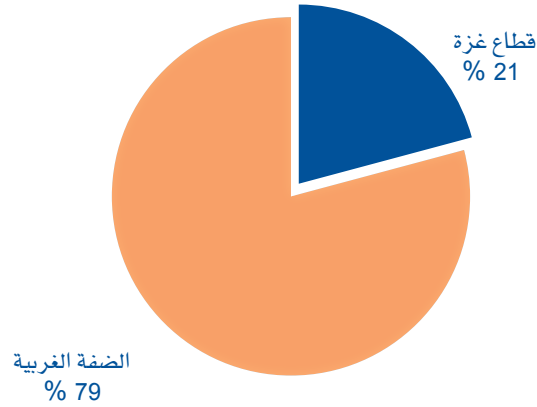
انخفضت ودائع العملاء لدى البنوك الإسلامية بـ 14 مليون دولار (3%) خلال العام 2010، في حين ارتفعت بـ 183 مليون دولار (55%) مقارنة مع العام 2006، نيلج حجمها 519 مليون دولار بعدد يقارب 485 ألف حساب (55%) حسابات جارية و (36%) حسابات توفير و (6%) حسابات استثمارية نهاية العام 2010.

ودائع العملاء حسب النوع والجهة المودعة



بلغ إجمالي ودائع القطاع الخاص 513 مليون دولار نهاية العام 2010، شكلت ودائع التوفير (38%) بقيمة 197 مليون دولار، وشكلت الودائع الاستثمارية (32%) بقيمة 163 مليون دولار، بينما شكلت الودائع الجارية (30%) بقيمة 154 مليون دولار. وبلغت ودائع القطاع العام 6 مليون دولار نهاية العام 2010، شكلت الودائع الجارية (94%) بقيمة 5 مليون دولار، وشكلت الودائع الاستثمارية (6%) بقيمة 338 ألف دولار.

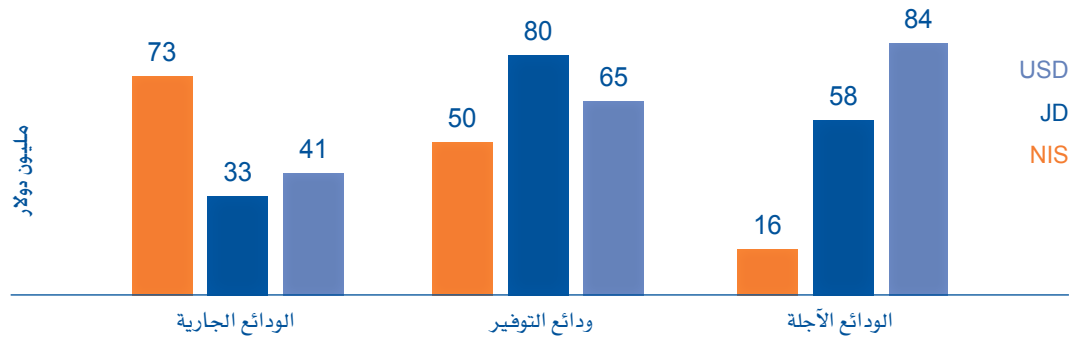
ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية



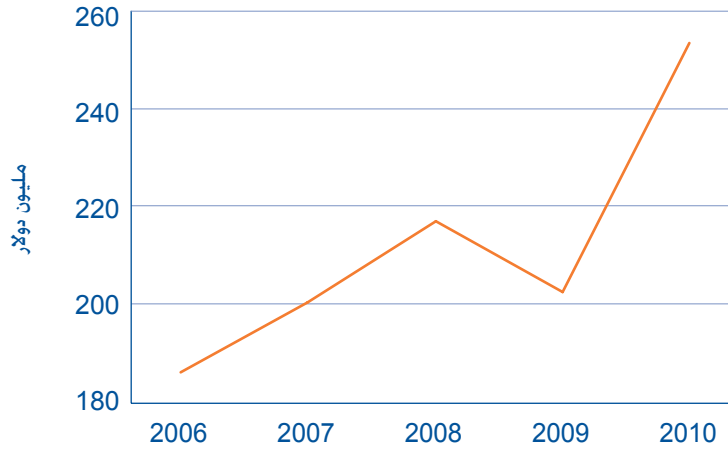
ارتفعت ودائع العملاء في الضفة الغربية بـ (6%) خلال العام 2010، ليبليج حجمها 411 مليون دولار ولتشكل (79%) من إجمالي ودائع العملاء، في حين انخفضت ودائع العملاء في قطاع غزة بـ (26%) خلال العام 2010، ليبليج حجمها 108 مليون دولار ولتشكل (21%) من إجمالي ودائع العملاء.

ودائع العملاء حسب النوع والعملة

انخفضت الودائع الجارية بـ (4%) خلال العام 2010 لتشكل (29%) من الإجمالي بقيمة 152 مليون دولار، (48%) منها بعملة الشيك الإسرائيلي، في حين ارتفعت ودائع التوفير بـ (4%) خلال العام 2010 لتشكل (38%) من إجمالي ودائع العملاء بقيمة 197 مليون دولار، (41%) منها بعملة الدينار الأردني، أما الودائع الاستثمارية فقد انخفضت بـ (4%) لتشكل (31%) من الإجمالي بقيمة 160 مليون دولار، (53%) بعملة الدولار الأمريكي.

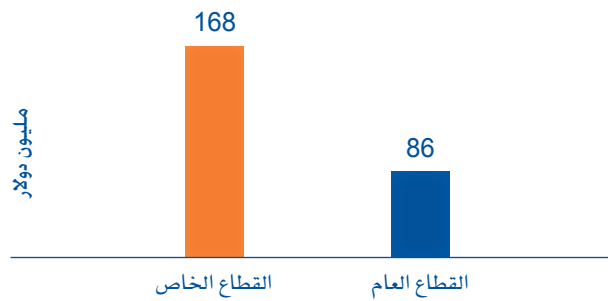


التمويلات المباشرة



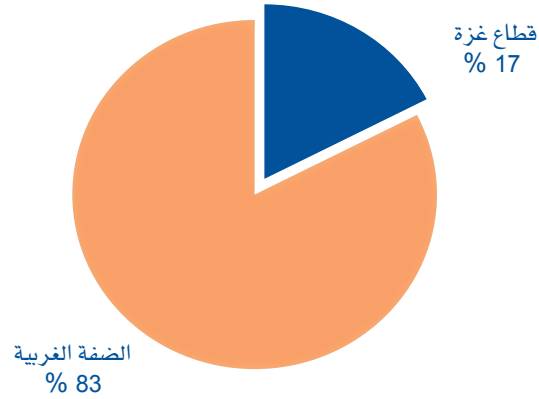
ارتفع حجم التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية بـ 51 مليون دولار (25%) خلال العام 2010، كما ارتفعت بـ 67 مليون دولار (36%) مقارنة مع العام 2006، لتبلغ قيمتها 254 مليون دولار بعدد مقدره 16 ألف حساب تسهيل ائتماني، (67%) قروض و(31%) حسابات مكشوفة و (1%) تمويل تأجيري نهاية العام 2010.

التمويلات المباشرة حسب الجهة الممنوحة



ارتفعت التمويلات الممنوحة للقطاع الخاص بـ (19%) خلال العام 2010، لتشكل (66%) من إجمالي التمويلات الممنوحة من البنوك الإسلامية. كما ارتفعت التمويلات الممنوحة للقطاع العام بـ (41%) خلال العام 2010، لتشكل (34%) من الإجمالي.

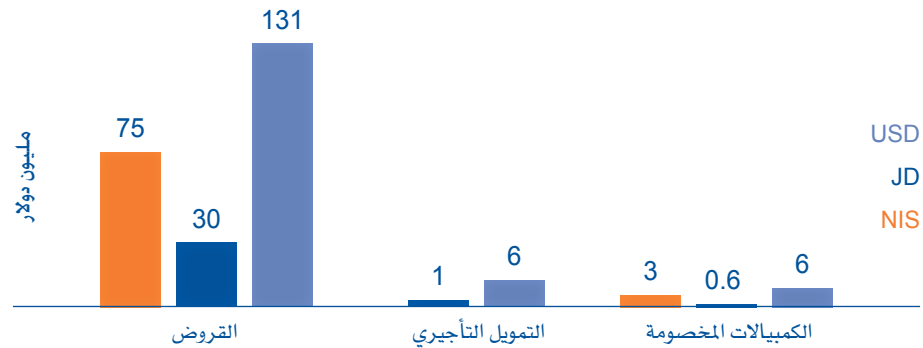
التمويلات المباشرة حسب المنطقة الجغرافية



بلغ حجم التمويلات الممنوحة في الضفة الغربية 209 مليون دولار نهاية العام 2010، لتشكّل (83%) من إجمالي التمويلات المباشرة، بينما بلغ حجمها في قطاع غزة 44 مليون دولار نهاية العام 2010، لتشكّل (17%) من الإجمالي.

التمويلات المباشرة حسب النوع والعملة

بلغ حجم التمويلات المباشرة على شكل قروض 236 مليون دولار لتشكّل (93%) من إجمالي التمويلات المباشرة، (56%) منها بعملة الدولار الأمريكي، بينما بلغ حجم الكمبيالات المخصصة 9 مليون دولار لتشكّل (4%) من الإجمالي، (66%) منها بعملة الدولار الأمريكي، أما التمويل التأجيري فقد بلغ حجمه 7 مليون دولار ليشكل (3%) من الإجمالي، (85%) منه بعملة الدولار الأمريكي.



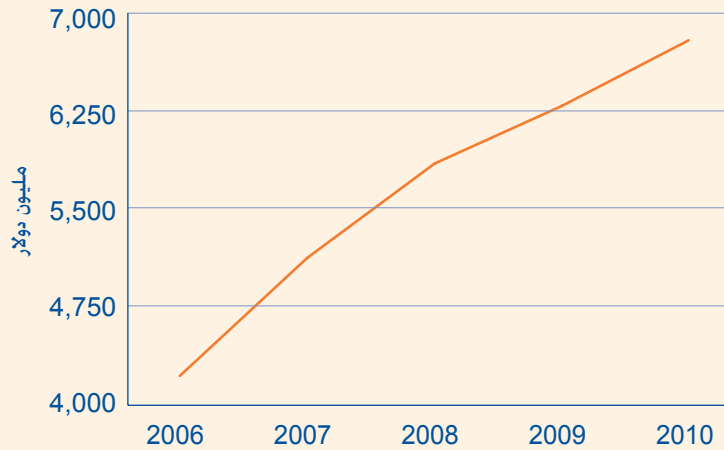
ودائع العملاء



- إجمالي ودائع العملاء: ارتفاع بـ 8 % لتصل إلى 6.8 مليار دولار.
- ودائع القطاع الخاص: ارتفاع بـ 7 % لتصل إلى 6.1 مليار دولار.
- الودائع الجارية: ارتفاع بـ 14 % لتصل إلى 2.7 مليار دولار.
- عملة الدولار الأمريكي: ارتفاع بـ 6 % لتصل إلى 2.9 مليار دولار.
- لدى البنوك الوافدة: ارتفاع بـ 9 % لتصل إلى 4.4 مليار دولار.



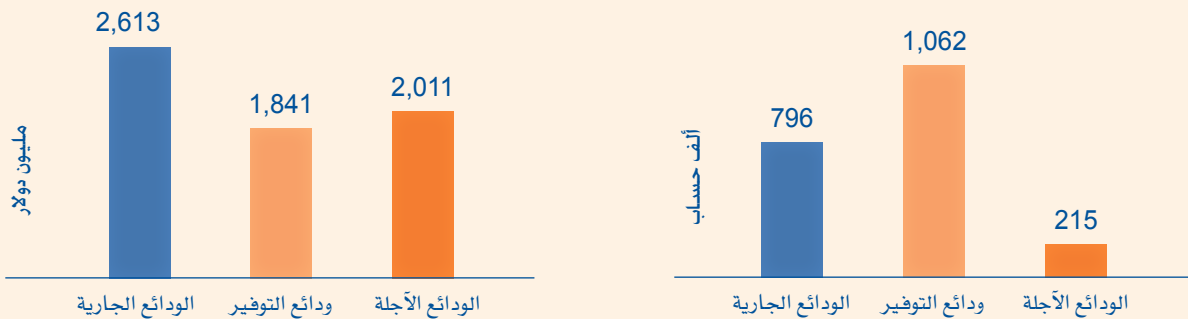
الاتجاه العام لودائع العملاء



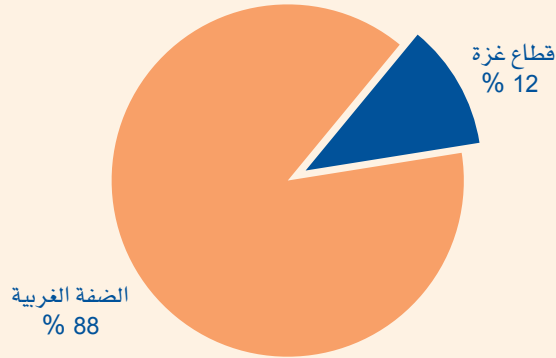
ارتفعت ودائع العملاء بـ 507 مليون دولار (8%) خلال العام 2010، كما ارتفعت بـ 2.6 مليار دولار (61%) مقارنة مع العام 2006، ليبليغ حجمها 6.8 مليار دولار بعدد مقداره مليوني حساب (49%) حسابات توفير و (36%) حسابات جارية و (10%) حسابات آجلة نهاية العام 2010.

ودائع العملاء حسب النوع

ارتفع عدد حسابات الودائع الآجلة بـ (106%) في حين انخفضت قيمتها بـ (1%)، بينما ارتفع عدد حسابات التوفير بـ (8%) كما ارتفعت قيمتها بـ (10%)، وقد انخفض عدد حسابات الودائع الجارية بـ (6%) في حين ارتفعت قيمتها بـ (14%) خلال العام 2010.

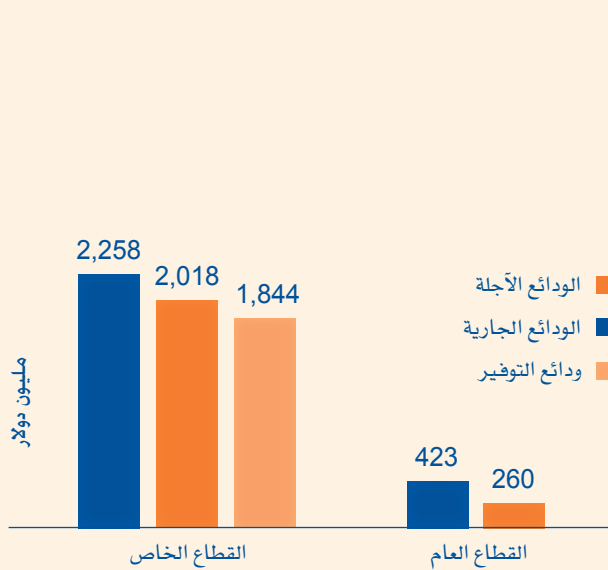


ودائع العملاء حسب المنطقة الجغرافية



ارتفع حجم ودائع العملاء في الضفة الغربية بـ (12%) خلال العام 2010، لتصل إلى 6 مليار دولار، في حين انخفض حجم ودائع العملاء في قطاع غزة بـ (15%) خلال العام 2010 لتصل إلى 783 مليون دولار.

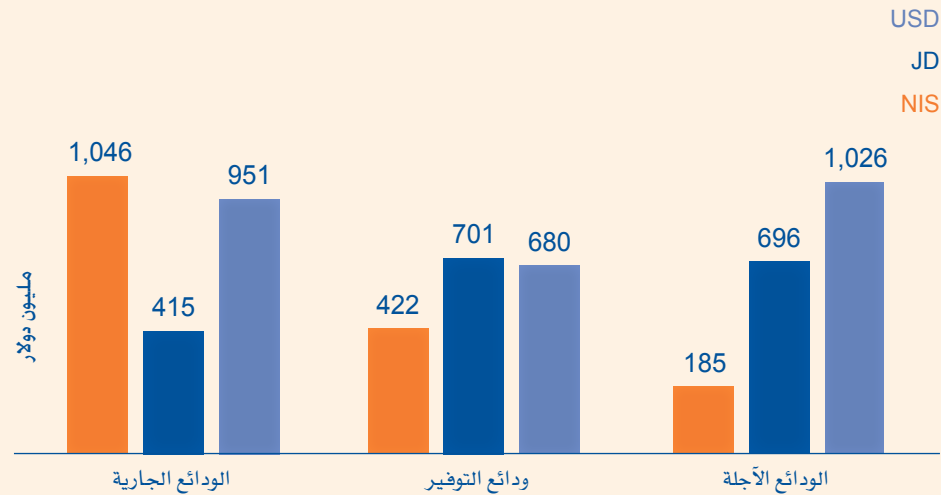
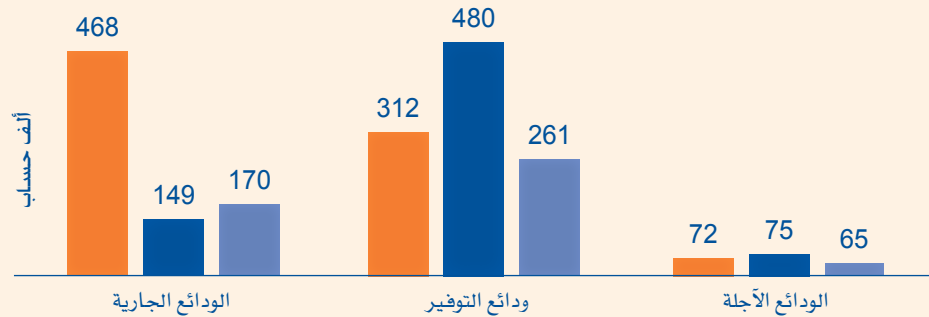
ودائع العملاء حسب النوع والجهة المودعة



ارتفع حجم ودائع القطاع الخاص بـ (7%) خلال العام 2010 لتصل إلى 6.1 مليار دولار، نتيجة لارتفاع كل من الودائع الآجلة بـ (1%) وودائع التوفير بـ (10%) والودائع الجارية بـ (11%). كما ارتفع حجم ودائع القطاع العام بـ (21%) خلال العام 2010 لتصل إلى 683 مليون دولار، نتيجة لارتفاع الودائع الآجلة بـ (2%) والودائع الجارية بـ (36%).

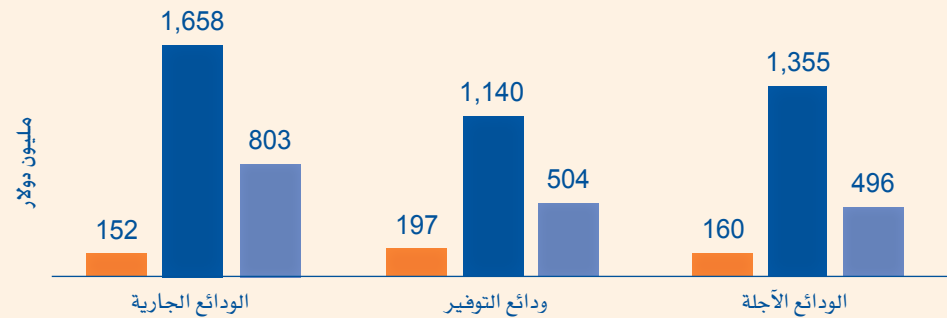
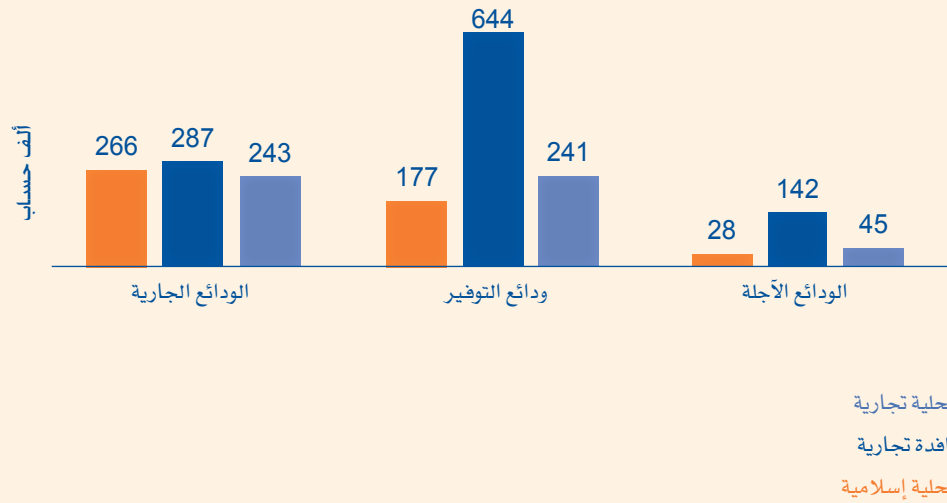
ودائع العملاء حسب النوع والعملة

ارتفعت الودائع الآجلة بعملة الدينار الأردني بـ (140 %) لتشكّل (35 %) من حيث العدد ، في حين انخفضت بعملة الدولار الأمريكي بـ (2 %) لتشكّل (51 %) من حيث القيمة، وبالنظر لودائع التوفير فقد ارتفعت بعملة الدينار الأردني بـ (6 %) و (8 %) من حيث العدد والقيمة على التوالي، لتشكّل (45 %) من حيث العدد و(38 %) من حيث القيمة، أما الودائع الجارية فقد انخفضت بعملة الشيكل الإسرائيلي بـ (3 %) لتشكّل (59 %) من حيث العدد في حين ارتفعت بـ (20 %) لتشكّل (40 %) من حيث القيمة.



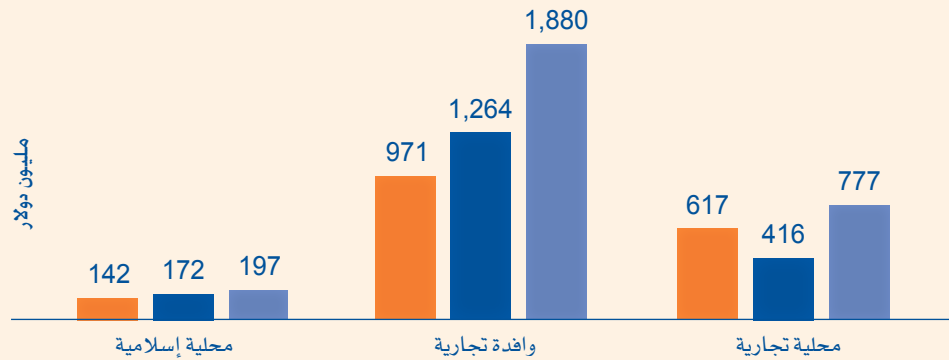
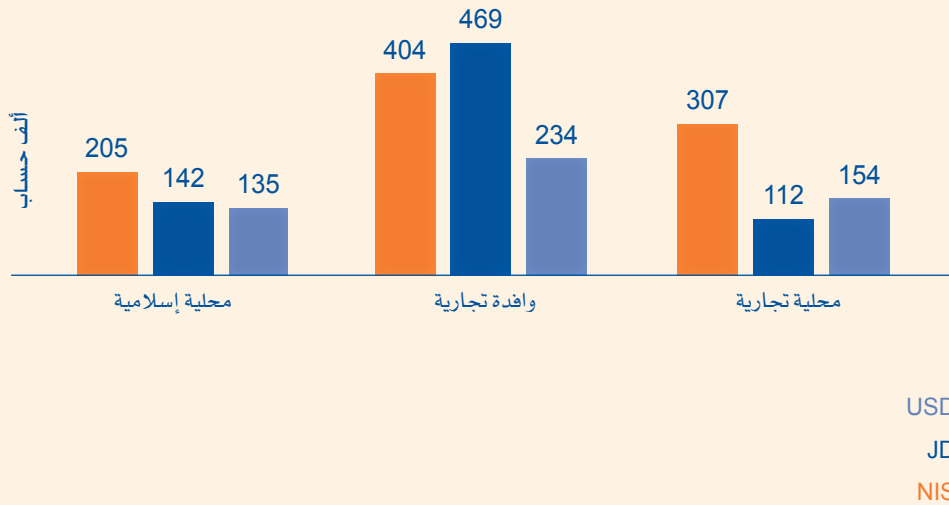
ودائع العملاء حسب نوع وتسجيل البنك

ارتفع عدد الودائع الجارية لدى البنوك المحلية التجارية بـ (4%) كما ارتفعت قيمتها بـ (22%) لتشكّل (42%) من حيث عدد وقيمة الودائع لديها. بينما انخفضت الودائع الجارية لدى البنوك الإسلامية بـ (12%) لتشكّل (55%) من حيث العدد، في حين ارتفعت ودائع التوفير لديها بـ (4%) لتشكّل (38%) من حيث القيمة، وبالحديث عن البنوك الوافدة التجارية فقد ارتفعت ودائع التوفير لديها بـ (6%) لتشكّل (57%) من حيث العدد وارتفعت الودائع الجارية لديها بـ (13%) لتشكّل (38%) من حيث القيمة.



ودائع العملاء حسب نوع وتسجيل البنك والعملة

ارتفعت ودائع العملاء بعملة الشيكال الإسرائيلي لدى البنوك المحلية التجارية بـ (10%) لتشكّل (53%) من حيث العدد، كما ارتفعت بـ (24%) لتشكّل (32%) من حيث القيمة. بينما انخفضت ودائع العملاء بعملة الشيكال الإسرائيلي لدى البنوك المحلية الإسلامية بـ (3%) لتشكّل (42%) من حيث العدد، كما انخفضت بعملة الدولار الأمريكي بـ (8%) لتشكّل (38%) من حيث القيمة. أما البنوك الوافدة التجارية فقد ارتفعت ودائع العملاء لديها بعملة الدينار الأردني بـ (13%) لتشكّل (42%) من حيث العدد، كما ارتفعت بعملة الدولار الأمريكي بـ (3%) لتشكّل (43%) من حيث القيمة.



ودائع العملاء

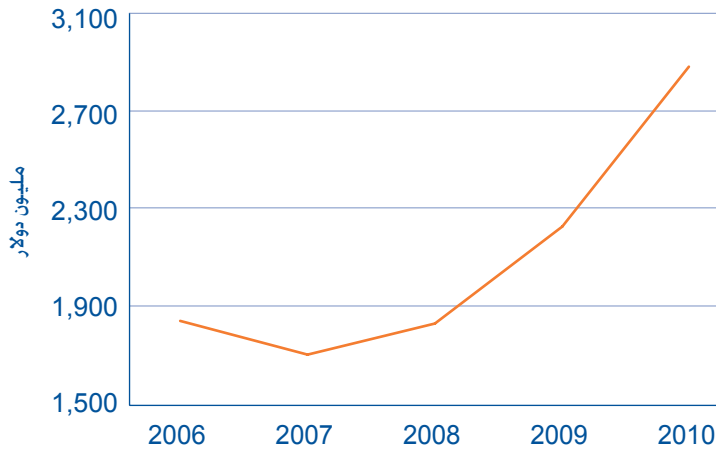
أهمية الائتمانية



- إجمالي التسهيلات الائتمانية: ارتفاع بـ 29 % لتصل إلى 2.9 مليار دولار.
- الممنوحة للقطاع الخاص: ارتفاع بـ 28 % لتصل إلى 2 مليار دولار.
- القروض: ارتفاع بـ 27 % لتصل إلى 2 مليار دولار.
- عملة الدولار الأمريكي: ارتفاع بـ 22 % لتصل إلى 1.8 مليار دولار.
- الممنوحة للبنوك الوافدة: ارتفاع بـ 24 % لتصل إلى 1.7 مليار دولار.



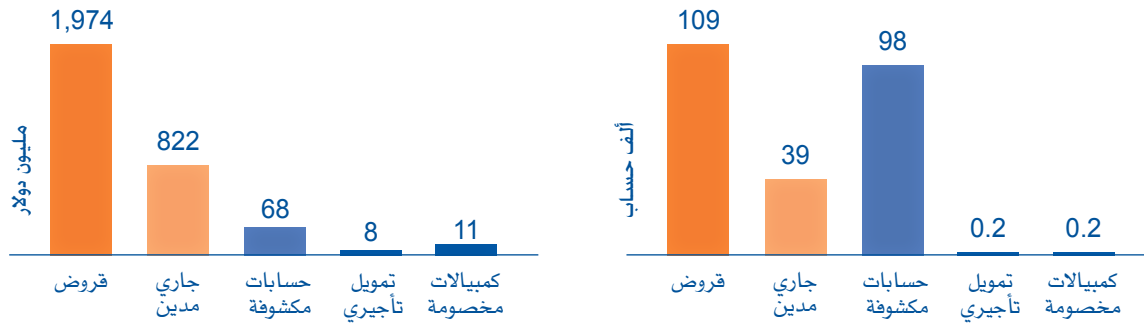
الاتجاه العام للتسهيلات الائتمانية



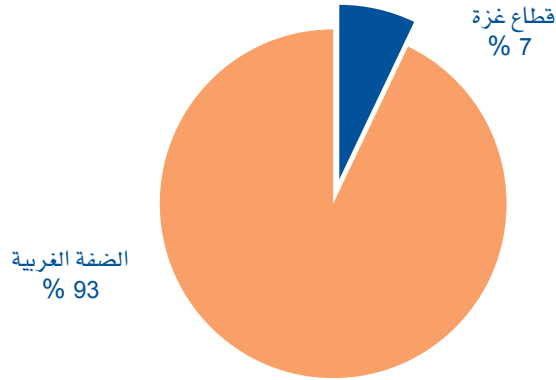
ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بـ 648 مليون دولار (29%) خلال العام 2010، كما ارتفعت بما يقارب المليار دولار (57%) مقارنة مع العام 2006، ليلبلغ حجمها 2.9 مليار دولار بعدد مقداره 246 ألف حساب (44%) قروض و (40%) حسابات مكشوفة و (16%) جاري مدين. كما ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء إلى 42% نهاية العام 2010.

التسهيلات الائتمانية حسب النوع

انخفض عدد حسابات القروض بـ (6%) في حين ارتفعت قيمتها بـ (27%)، بينما ارتفع عدد حسابات الجاري مدين بـ (12%) وارتفعت قيمته بـ (38%)، كما ارتفع عدد الحسابات المكشوفة بـ (6%) وارتفعت قيمتها بـ (19%)، وبالنظر إلى إجمالي قيمة التمويل التأجيري والكمبيالات المخصومة فقد انخفض عددها بـ (24%) كما انخفضت قيمتها بـ (31%) خلال العام 2010.

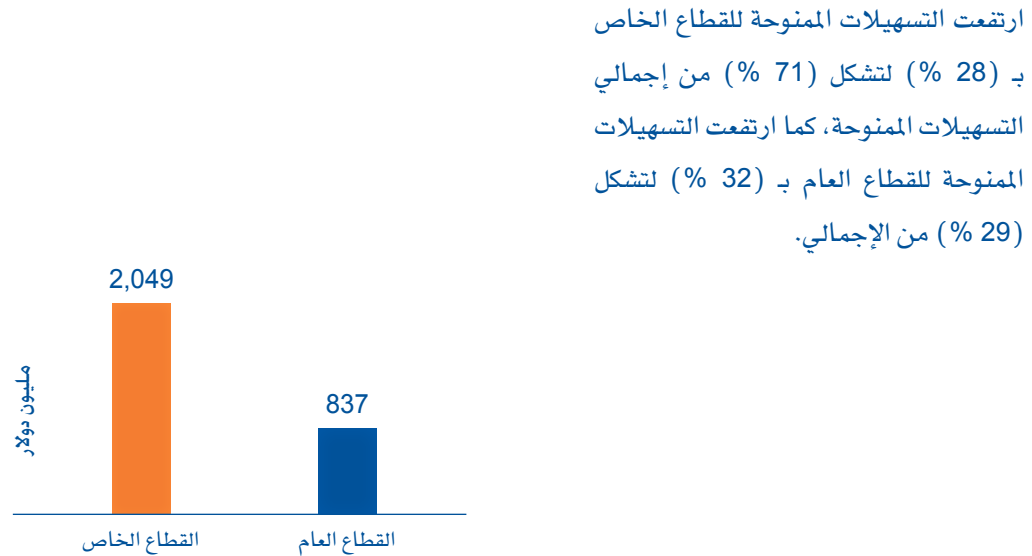


التسهيلات الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية



ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الضفة الغربية بـ (30%) خلال العام 2010 لتصل قيمتها إلى 2.7 مليار دولار، كما ارتفعت قيمة التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة بـ (17%) خلال العام 2010 لتصل قيمتها إلى 205 مليون دولار، خلال العام 2010.

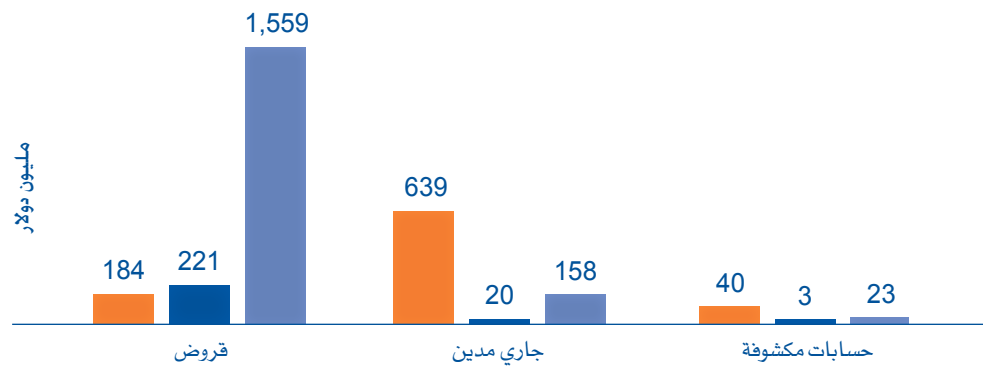
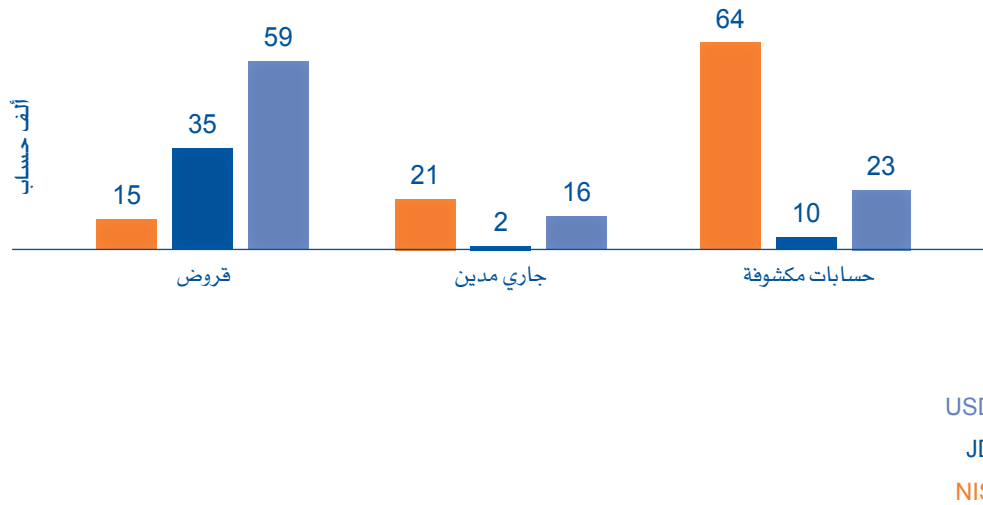
التسهيلات الائتمانية حسب الجهة الممنوحة



ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بـ (28%) لتشكّل (71%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة، كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بـ (32%) لتشكّل (29%) من الإجمالي.

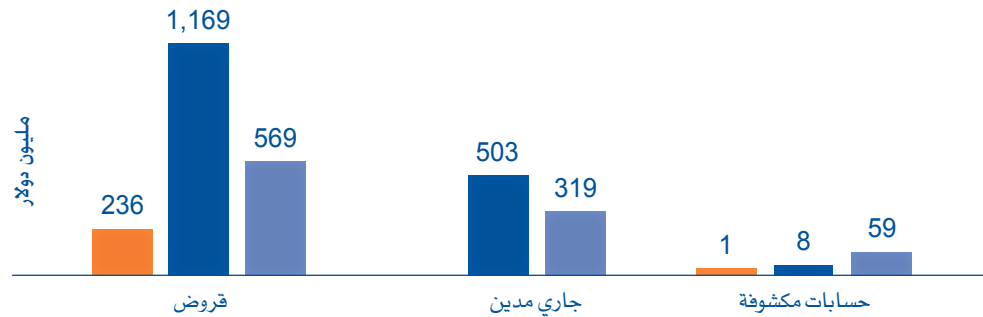
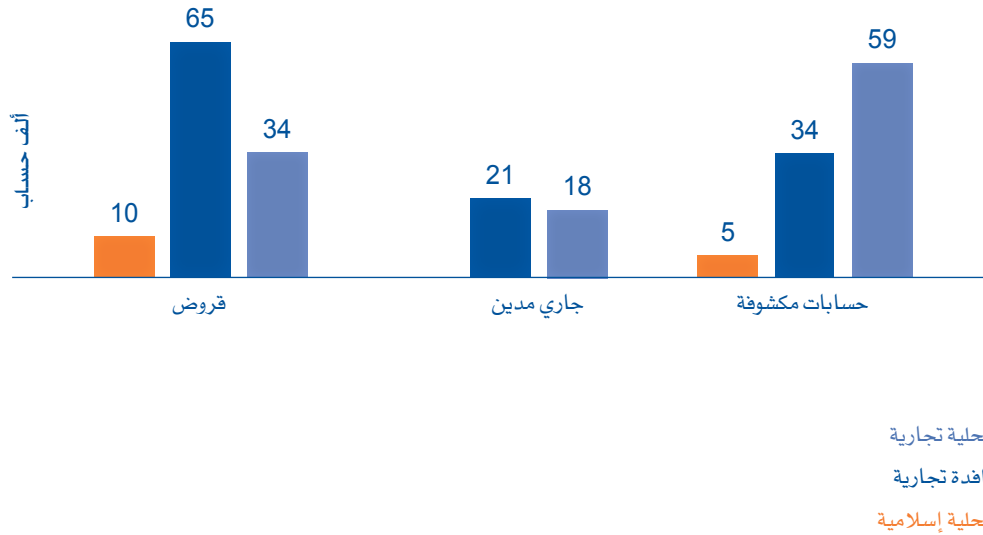
التسهيلات الائتمانية حسب النوع والعملة

شكلت عملة الدولار الأمريكي النسبة الأعلى من حيث عدد وقيمة التسهيلات الممنوحة على شكل قروض، والتي بلغت (54%) و (79%) على التوالي، في حين شكلت عملة الشيك الإسرائيلي النسبة الأكبر من حيث عدد وقيمة التسهيلات الممنوحة على شكل جاري مدين بنسبة (53%) و (78%) على التوالي، كما تصدرت عملة الشيك الإسرائيلي التسهيلات الممنوحة على شكل حسابات مكشوفة بنسبة (66%) من حيث العدد و (58%) من حيث القيمة.



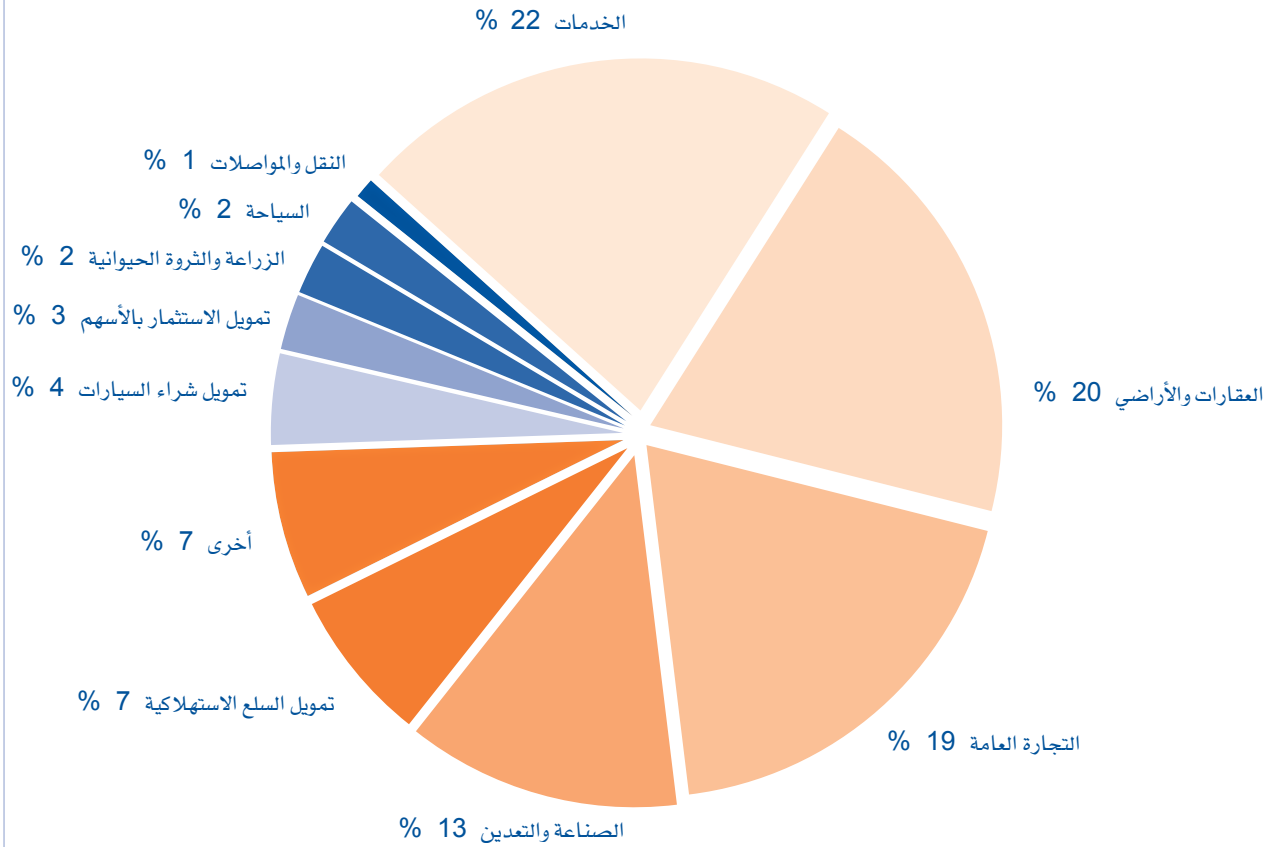
التسهيلات الائتمانية حسب نوع وتسجيل البنك

ارتفع عدد الحسابات المكشوفة لدى البنوك المحلية التجارية بـ (17%) لتشكّل (53%) من إجمالي تسهيلات الائتمانية، في حين ارتفعت قيمة القروض لديها بـ (35%)، لتشكّل (60%) من الإجمالي. بينما انخفض عدد حسابات القروض لدى البنوك المحلية الإسلامية بـ (40%)، في حين ارتفعت قيمتها بـ (30%) لتشكّل (66%) من حيث العدد و (87%) من حيث القيمة. أما البنوك الوافدة التجارية فقد انخفض عدد القروض الممنوحة من قبلها بـ (8%) في حين ارتفعت قيمتها بـ (23%) لتشكّل (54%) من حيث العدد و (69%) من حيث القيمة.



التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية

ارتفعت قيمة التسهيلات الممنوحة لدى كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع النقل والمواصلات وقطاع تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية، حيث سجل قطاع العقارات والإنشاءات والأراضي أعلى مقدار نمو بـ 142 مليون دولار خلال العام 2010. كما تصدر قطاع العقارات والإنشاءات والأراضي القطاعات الأخرى لدى البنوك المحلية بنسبة (30%) و بقيمة 253 مليون دولار لتشكل (62%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة لتمويل قطاع العقارات والإنشاءات والأراضي، بينما تصدر قطاع الخدمات القطاعات الأخرى لدى البنوك الوافدة بنسبة (23%) و بقيمة 271 مليون دولار لتشكل (59%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة لتمويل قطاع الخدمات.



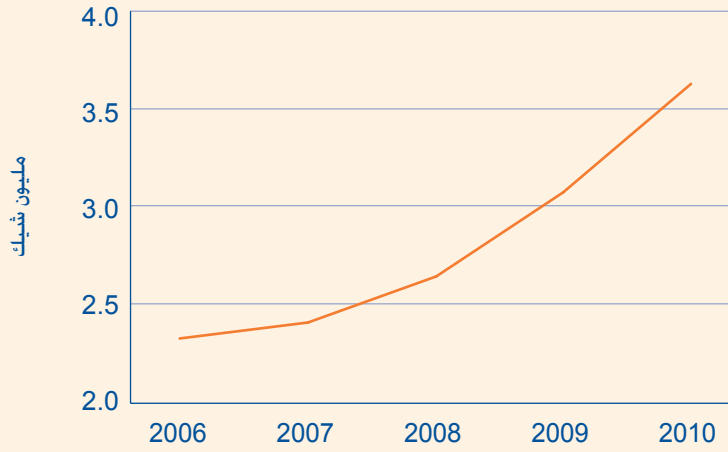
الشيكات



- شيكات المقاصة: ارتفاع بـ 18 % لتصل إلى 9.6 مليار دولار.
- الشيكات المرتجعة ارتفاع بـ 9 % لتصل إلى 598 مليون دولار.
- عملة الشيك الإسرائيلي: شكلت 70 % من شيكات المقاصة و 83 % من المرتجعة.
- المسحوبة لصالح البنوك الفلسطينية: ارتفاع بـ 5 % لتصل إلى 975 مليون دولار.
- المسحوبة لصالح البنوك الإسرائيلية: انخفاض بـ 17 % لتصل إلى 1.1 مليار دولار.

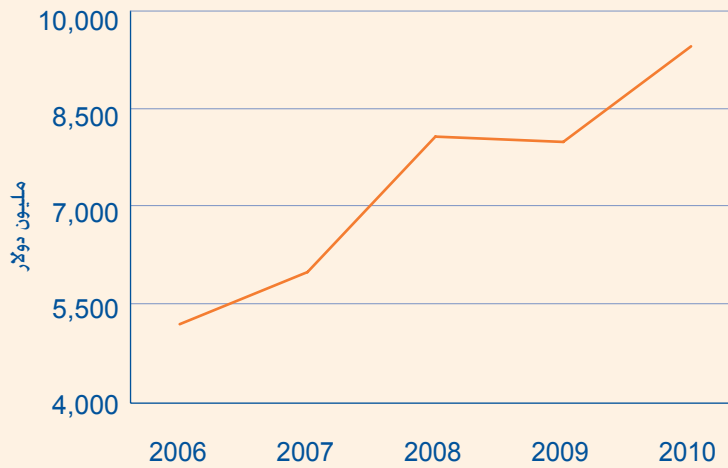


شيكات المقاصة (عدد)



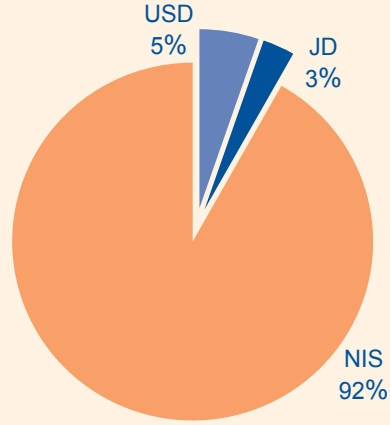
ارتفع عدد شيكات المقاصة بـ 556 ألف شيك (18%) خلال العام 2010 ليصل عددها إلى 3.6 مليون شيك نهاية العام 2010، بينما ارتفع عددها بمليون شيك (55%) مقارنة مع العام 2006.

شيكات المقاصة (قيمة)



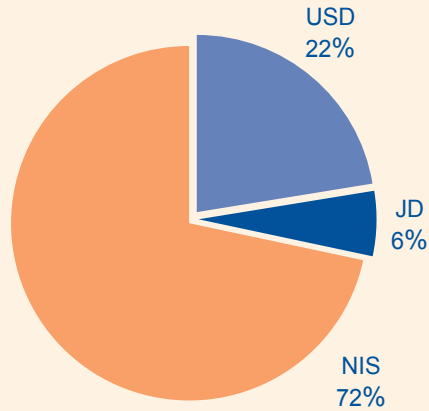
ارتفعت قيمة شيكات المقاصة بـ 1.4 مليار دولار (18%) خلال العام 2010، لتصل قيمتها إلى 9.6 مليار دولار نهاية العام 2010، بينما ارتفعت قيمتها بـ 4.3 مليار دولار (82%) مقارنة مع العام 2006.

شيكات المقاصة حسب العملة (عدد)



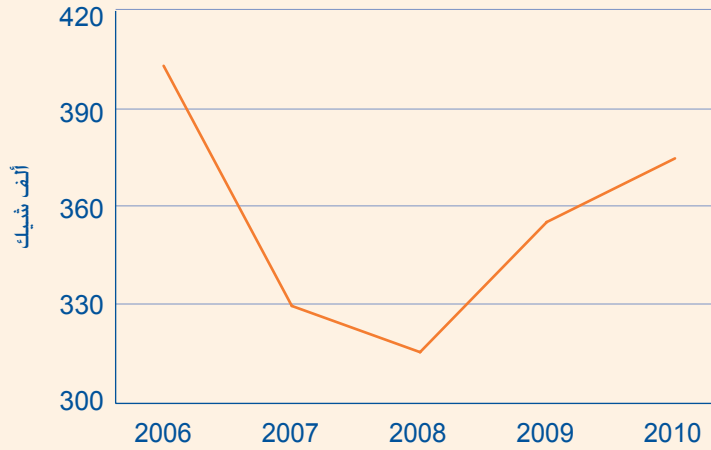
ارتفع عدد شيكات المقاصة بعملة الشيك الإسرائيلي بـ (19 %) خلال العام 2010، ليصل عددها إلى 3.3 مليون شيك مع نهاية العام، كما ارتفع عددها بعملة الدولار الأمريكي بـ (12 %) ليصل إلى 192 ألف شيك، بينما ارتفع عددها بعملة الدينار الأردني بـ (14 %) ليصل إلى 104 آلاف شيك.

شيكات المقاصة حسب العملة (قيمة)



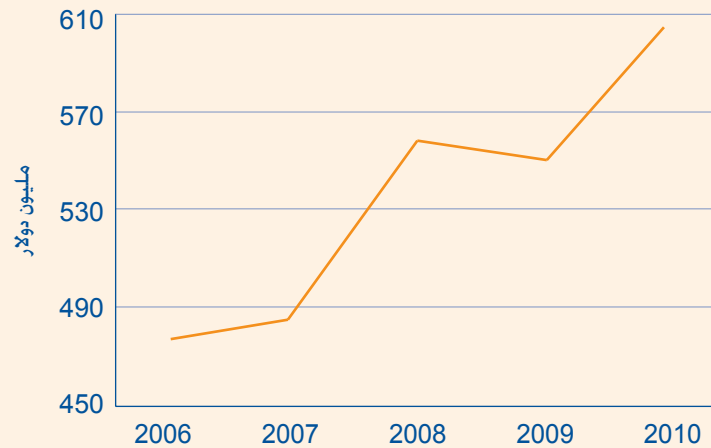
ارتفعت قيمة شيكات المقاصة بعملة الشيك الإسرائيلي بـ (20 %) خلال العام 2010، لتصل إلى 6.7 مليار دولار مع نهاية العام، كما ارتفعت قيمتها بعملة الدولار الأمريكي بـ (13 %) لتصل إلى 2.2 مليار دولار، بينما ارتفعت قيمتها بعملة الدينار الأردني بـ (9 %) لتصل إلى 580 مليون دولار.

الشيكات المرتجعة (عدد)



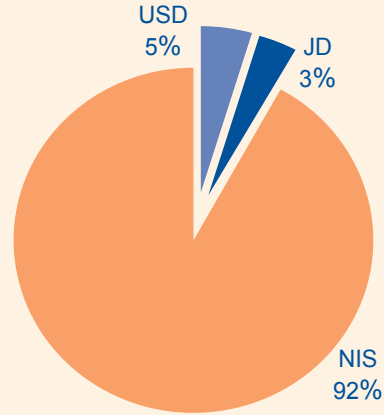
ارتفع عدد الشيكات المرتجعة بـ 19 ألف شيك (5%) خلال العام 2010، لتصل إلى 375 ألف شيك نهاية العام 2010، منها (79%) لعدم كفاية الرصيد. في حين انخفض عددها بـ 29 ألف شيك (7%) مقارنة مع العام 2006. وقد سجل العام 2010 أقل نسبة شيكات مرتجعة من شيكات المقاصة بلغت (10%) خلال الخمس سنوات الأخيرة.

الشيكات المرتجعة (قيمة)



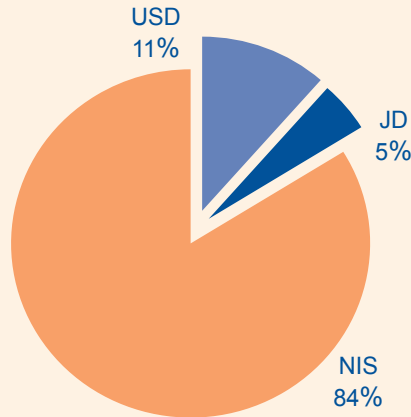
ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة بـ 48 مليون دولار (9%) خلال العام 2010، لتصل إلى 598 مليون دولار نهاية العام 2010، منها (78%) لعدم كفاية الرصيد، كما ارتفعت قيمتها بـ 121 مليون دولار (25%) مقارنة مع العام 2006. وقد سجل العام 2010 أقل نسبة شيكات مرتجعة من شيكات المقاصة بلغت (6%) خلال الخمس سنوات الأخيرة.

الشيكات المرتجعة حسب العملة (عدد)



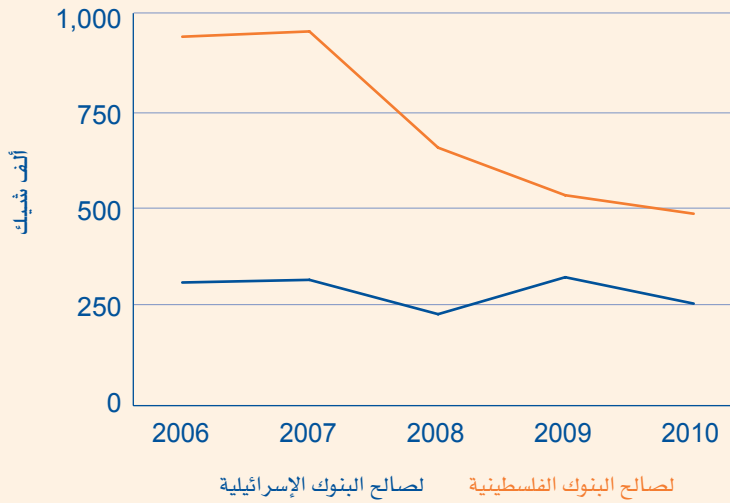
ارتفع عدد الشيكات المرتجعة بعملة الشيكال الإسرائيلي بـ (6 %) خلال العام 2010 ليصل إلى 345 ألف شيك مع نهاية العام، كما ارتفع عددها بعملة الدولار الأمريكي بـ (5 %) ليصل إلى 17 ألف شيك، بينما ارتفع عددها بعملة الدينار الأردني بـ (1 %) ليصل إلى 13 ألف شيك.

الشيكات المرتجعة حسب العملة (قيمة)



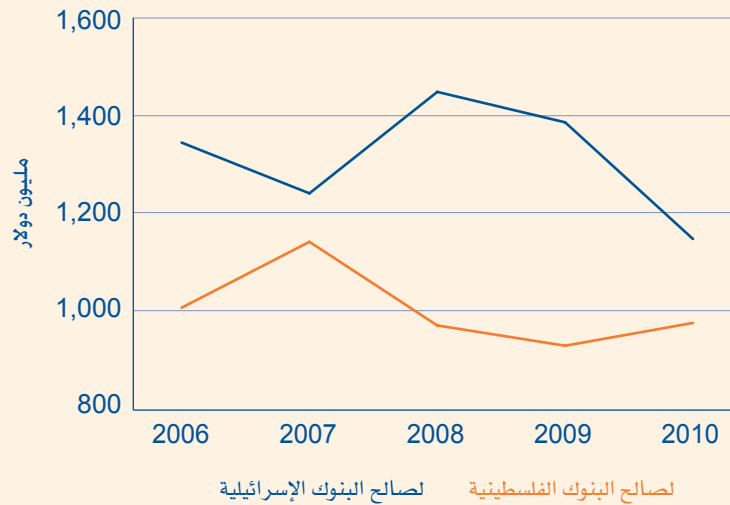
ارتفعت قيمة الشيكات المرتجعة بعملة الشيكال الإسرائيلي بـ (13 %) خلال العام 2010 لتصل إلى 495 مليون دولار مع نهاية العام، في حين انخفضت قيمتها بعملة الدولار الأمريكي بـ (11 %) لتصل إلى 71 مليون دولار، كما انخفضت قيمتها بعملة الدينار الأردني بـ (3 %) لتصل إلى 29 مليون دولار.

الشيكات المسحوبة مع البنوك الإسرائيلية (عدد)



انخفض عدد الشيكات المسحوبة لصالح البنوك الفلسطينية بـ 46 ألف شيك (8%) خلال العام 2010 ليصل إلى 491 ألف شيك نهاية العام 2010، كما انخفض عددها بـ 453 ألف شيك (48%) مقارنة مع العام 2006. أما الشيكات المسحوبة لصالح البنوك الإسرائيلية فقد انخفض عددها بـ 67 ألف شيك (20%) خلال العام 2010 ليصل إلى 262 ألف شيك نهاية العام 2010، كما انخفض عددها بـ 52 ألف شيك (17%) مقارنة مع العام 2006.

الشيكات المسحوبة مع البنوك الإسرائيلية (قيمة)



ارتفعت قيمة الشيكات المسحوبة لصالح البنوك الفلسطينية بـ 49 مليون دولار (5%) خلال العام 2010 لتصل إلى 975 مليون دولار نهاية العام 2010، في حين انخفضت قيمتها بـ 31 مليون دولار (3%) مقارنة مع العام 2006. أما الشيكات المسحوبة لصالح البنوك الإسرائيلية فقد انخفضت قيمتها بـ 241 مليون دولار (17%) خلال العام 2010 لتصل إلى 1.1 مليار دولار نهاية العام 2010، كما انخفضت بـ 199 مليون دولار (15%) مقارنة مع العام 2006.

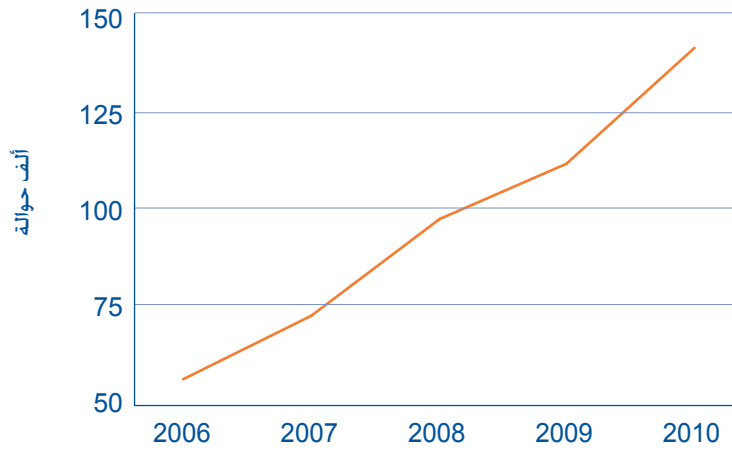
الحوالات



- الحوالات الداخلية: ارتفاع بـ 6 % لتصل إلى 4.6 مليار دولار.
- الحوالات الواردة من الخارج: ارتفاع بـ 1 % لتصل إلى 6.6 مليار دولار.
- الحوالات الصادرة إلى الخارج: ارتفاع بـ 2 % لتصل إلى 4.8 مليار دولار.
- الحوالات الواردة من إسرائيل: ارتفاع بـ 15 % لتصل إلى 2.3 مليار دولار.
- الحوالات الصادرة إلى إسرائيل: انخفاض بـ 6 % لتصل إلى 1.3 مليار دولار.

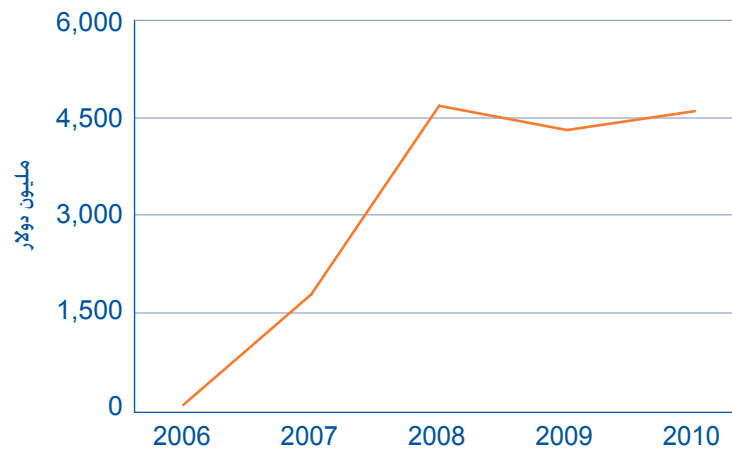


الاتجاه العام للحوالات الداخلية (عدد)



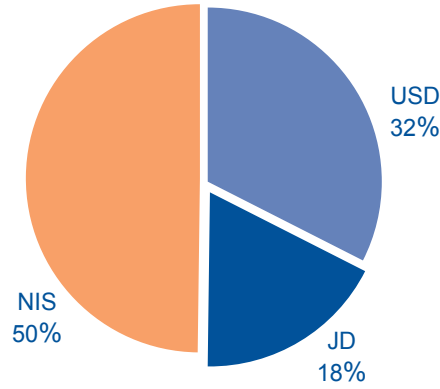
ارتفع عدد الحوالات الداخلية بين البنوك العاملة في فلسطين بـ 30 ألف حوالة (26%) خلال العام 2010، ليصل إلى 141 ألف حوالة نهاية العام 2010.

الاتجاه العام للحوالات الداخلية (قيمة)



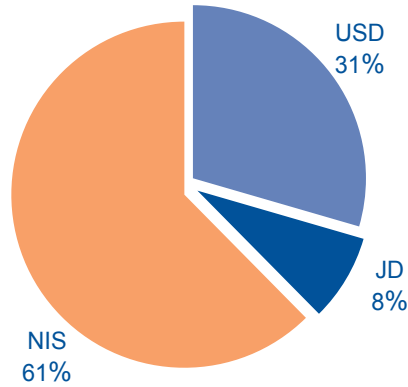
ارتفعت قيمة الحوالات الداخلية بين البنوك العاملة في فلسطين بـ 261 مليون دولار (6%) خلال العام 2010، ليصل إلى 4.6 مليار دولار نهاية العام 2010.

الحوالات الداخلية حسب العملة (عدد)



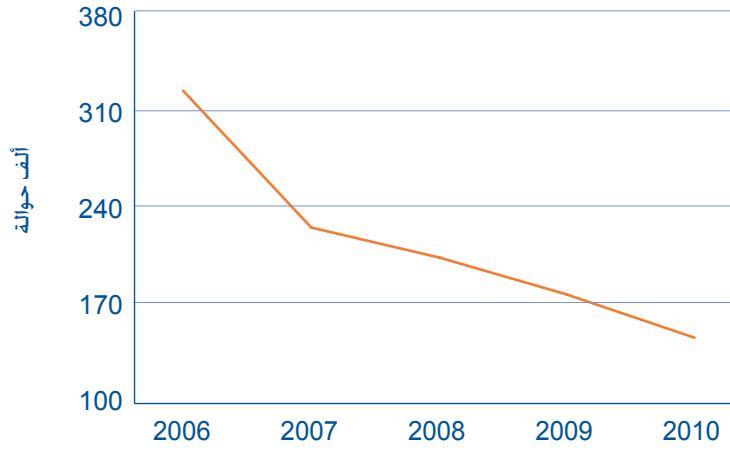
ارتفع عدد الحوالات الداخلية بعملة الشيكل الإسرائيلي بـ (45 %) خلال العام 2010، ليصل إلى 70 ألف حوالة مع نهاية العام، بينما ارتفع عددها بعملة الدولار الأمريكي بـ (16 %) ليصل إلى 45 ألف حوالة، كما ارتفعت بعملة الدينار الأردني بـ (10 %) ليصل إلى 25 ألف حوالة.

الحوالات الداخلية حسب العملة (قيمة)



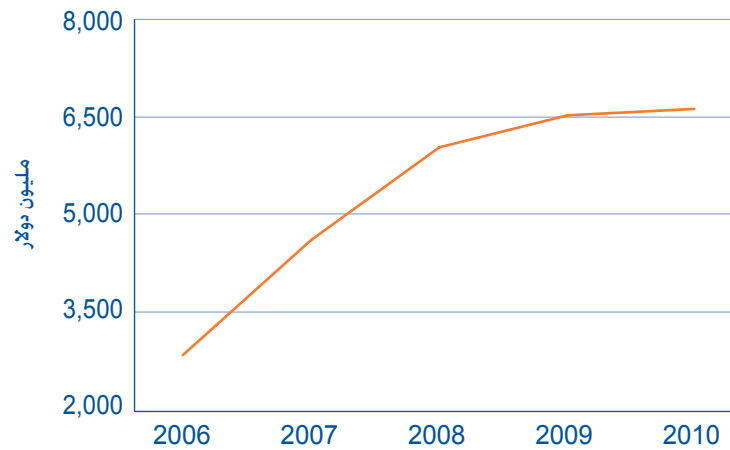
ارتفعت قيمة الحوالات الداخلية بعملة الشيكل الإسرائيلي بـ (4 %) خلال العام 2010، ليصل إلى 3 مليار دولار مع نهاية العام، بينما ارتفعت قيمتها بعملة الدولار الأمريكي بـ (14 %) ليصل إلى 1.3 مليار دولار، في حين انخفضت بعملة الدينار الأردني بـ (20 %) ليصل إلى 369 مليون دولار.

الاتجاه العام للحوالات الواردة من الخارج (عدد)



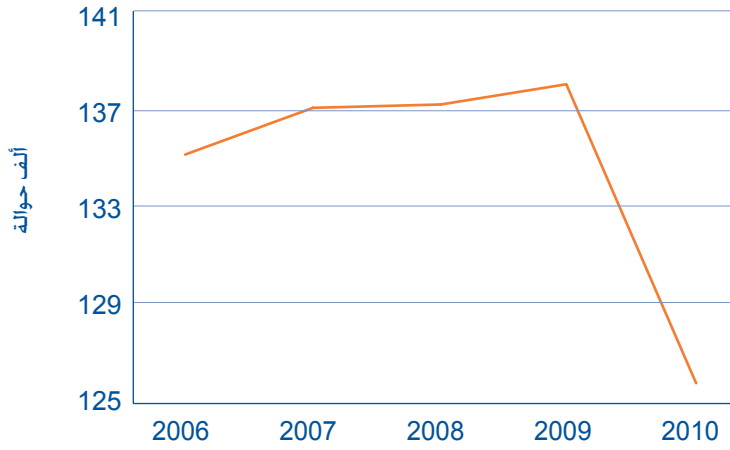
انخفض عدد الحوالات الواردة من الخارج بـ 32 ألف حوالة (18 %) خلال العام 2010، ليصل إلى 146 ألف حوالة نهاية العام 2010. كما انخفض بـ 177 ألف حوالة (55 %) مقارنة مع العام 2006.

الاتجاه العام للحوالات الواردة من الخارج (قيمة)



ارتفعت قيمة الحوالات الواردة من الخارج بـ 94 مليون دولار (1 %) خلال العام 2010، ليصل إلى 6.6 مليار دولار نهاية العام 2010. بينما ارتفعت بـ 3.7 مليار دولار (131 %) مقارنة مع العام 2006.

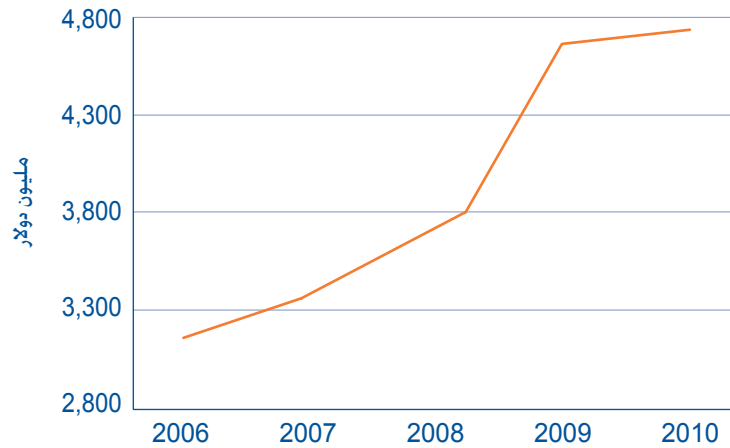
الاتجاه العام للحوالات الصادرة نحو الخارج (عدد)



انخفض عدد الحوالات الصادرة إلى الخارج بـ 13 ألف حوالة (9%) خلال العام 2010، ليصل إلى 126 ألف حوالة نهاية العام 2010، بينما انخفض عددها بـ 9 آلاف حوالة (7%) مقارنة مع العام 2006.

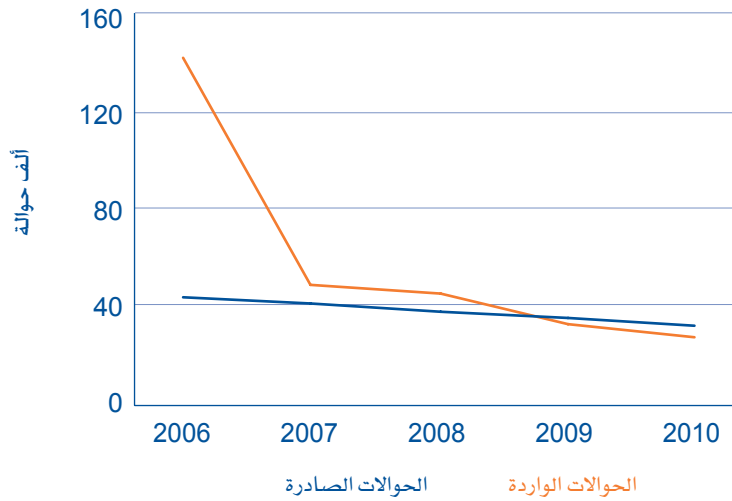
الحوالات

الاتجاه العام للحوالات الصادرة نحو الخارج (قيمة)



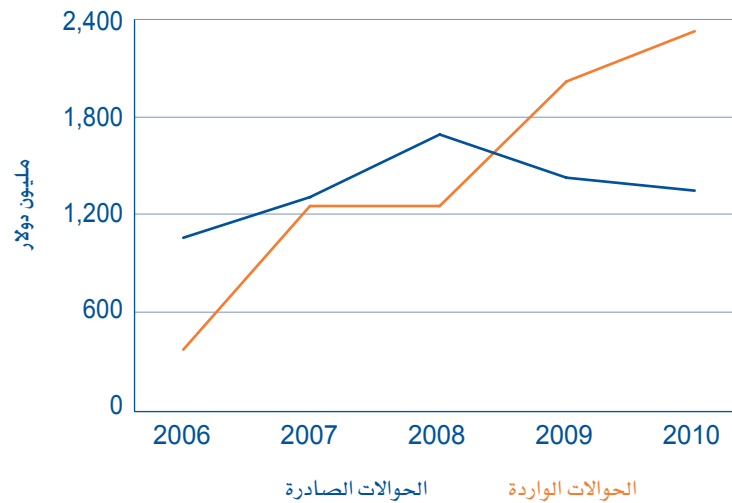
ارتفعت قيمة الحوالات الصادرة إلى الخارج بـ 109 مليون دولار (2%) خلال العام 2010، لتصل إلى 4.8 مليار دولار نهاية العام 2010، بينما ارتفعت قيمتها بـ 1.6 مليار دولار (53%) مقارنة مع العام 2006.

الحوالات المتبادلة مع إسرائيل (عدد)



انخفض عدد الحوالات الواردة من إسرائيل بـ 6 آلاف حوالة (17%) خلال العام 2010، ليصل إلى 28 ألف حوالة مع نهاية العام. بينما انخفض عددها بـ 115 ألف حوالة (81%) مقارنة مع العام 2006. أما الحوالات الصادرة إلى إسرائيل فقد انخفض عددها بـ 3 آلاف حوالة (9%) خلال العام 2010 ليصل إلى 33 ألف حوالة نهاية العام 2010، بينما انخفض عددها بـ 13 ألف حوالة (28%) مقارنة مع العام 2006.

الحوالات المتبادلة مع إسرائيل (قيمة)



ارتفعت قيمة الحوالات الواردة من إسرائيل بـ 309 مليون دولار (15%) خلال العام 2010، لتصل إلى 2.3 مليار دولار نهاية العام 2010. بينما ارتفعت قيمتها بـ 2 مليار دولار (533%) مقارنة مع العام 2006. أما الحوالات الصادرة إلى إسرائيل فقد انخفضت قيمتها بـ 79 مليون دولار (6%) خلال العام 2010 لتصل إلى 1.3 مليار دولار نهاية العام 2010، في حين ارتفعت قيمتها بـ 291 مليون دولار (28%) مقارنة مع العام 2006.

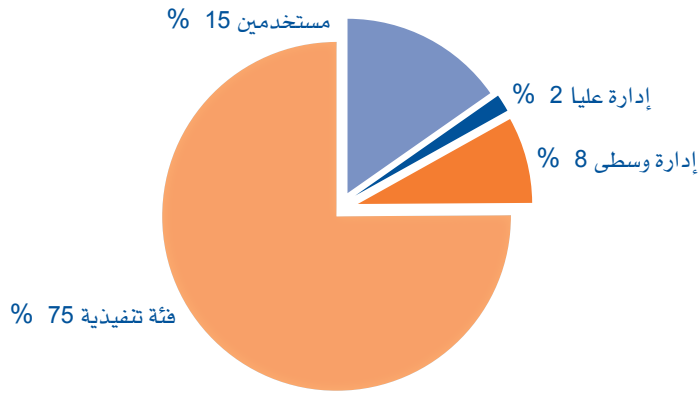
الجهاز الوظيفي



- عدد موظفي القطاع المصرفي: ارتفاع إلى 4,687 موظف.
- حملة شهادة البكالوريوس: يشكلون 72 % من الإجمالي.
- الذين تقل أعمارهم عن 34 سنة: يشكلون 60 % من الإجمالي.
- الذين يملكون خبرة أقل من 5 سنوات: يشكلون 45 % من الإجمالي.
- الذين يعملون لدى البنوك الوافدة: يشكلون 50 % من الإجمالي.

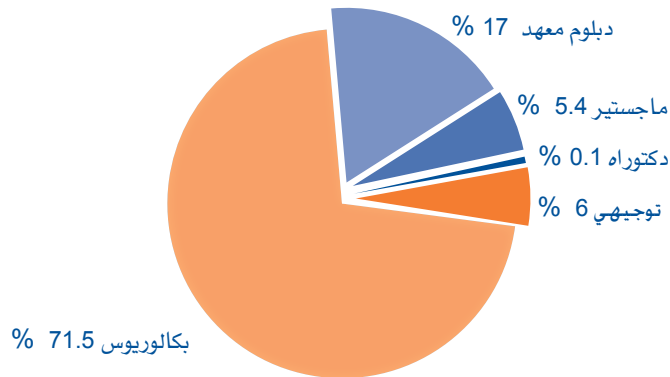


توزيع الموظفين حسب المستوى الوظيفي



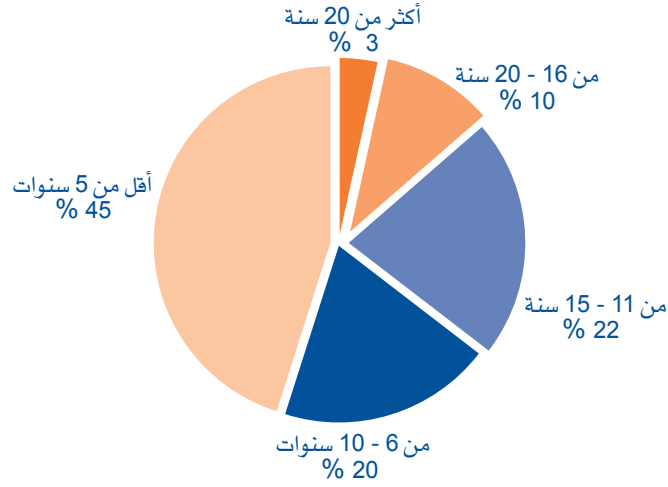
بلغ عدد الموظفين لدى البنوك العاملة في فلسطين 4,687 موظفاً وموظفة نهاية العام 2010، موزعة بواقع 3,520 موظفاً وموظفة ضمن الإدارة التنفيذية و 716 موظفاً وموظفة ضمن فئة المستخدمين، و375 موظفاً ضمن الإدارة الوسطى وما لا يزيد عن 76 موظفاً وموظفة ضمن الإدارة العليا.

توزيع الموظفين حسب المؤهل العلمي



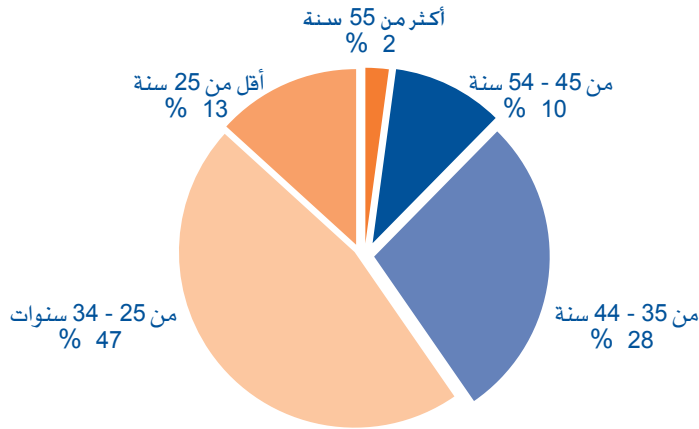
بلغ عدد الموظفين من حملة شهادة البكالوريوس 2,840 موظفاً وموظفة نهاية العام 2010، بينما بلغ عددهم من حملة شهادات التوجيهي ودبلوم المعهد 916 موظفاً وموظفة، أما حملة شهادات الدراسات العليا فقد بلغ عددهم 215 موظفاً وموظفة منهم اثنين من حملة شهادة الدكتوراه.

توزيع الموظفين حسب سنوات الخبرة



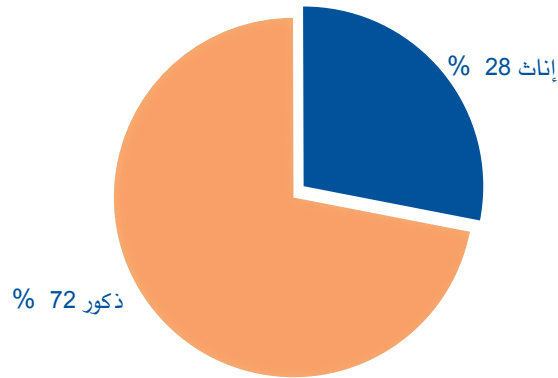
بلغ عدد الموظفين الذين يمتلكون خبرة تقل عن 5 سنوات 1,790 موظفاً وموظفة، يليهم الموظفون ذوي الخبرة من 6 - 15 سنة والبالغ عددهم 1,641 موظفاً وموظفة، ثم ذوي الخبرة من 16 - 20 سنة والبالغ عددهم 403 موظفاً وموظفة، بينما بلغ عدد الموظفين الذين يمتلكون خبرة تزيد عن 20 سنة 137 موظفاً وموظفة.

توزيع الموظفين حسب العمر



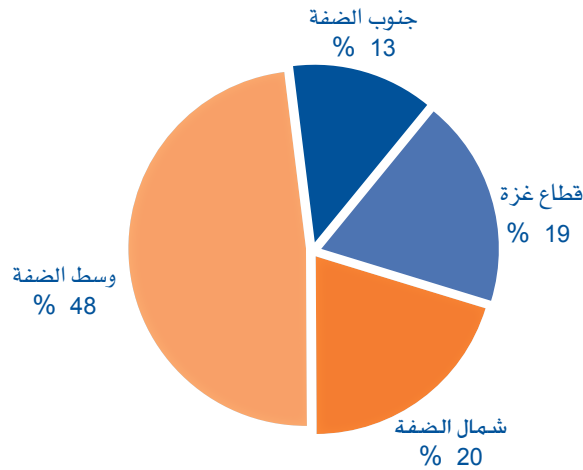
بلغ عدد الموظفين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة 2,368 موظفاً وموظفة، بينما بلغ عددهم ضمن الفئة العمرية 35 - 44 سنة 1112 موظفاً وموظفة، في حين بلغ عددهم ضمن الفئة العمرية التي تزيد عن 44 سنة 491 موظفاً وموظفة منهم 85 موظفاً وموظفة أعمارهم تزيد عن 55 سنة.

توزيع الموظفين حسب الجنس



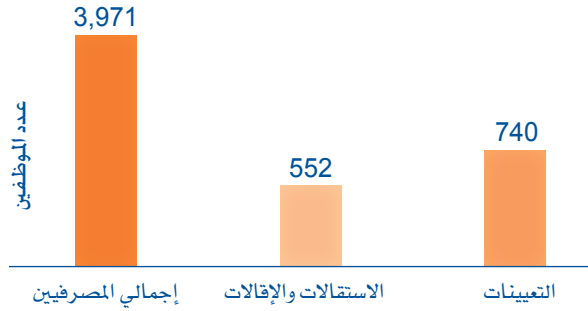
بلغ عدد الموظفين الذكور 2,855 موظفاً موزعين بواقع (53%) لدى البنوك المحلية و (47%) لدى البنوك الوافدة، بينما بلغ عدد الموظفين الإناث 1,116 موظفةً موزعة بواقع (46%) لدى البنوك المحلية و (54%) لدى البنوك الوافدة.

توزيع الموظفين حسب المنطقة الجغرافية



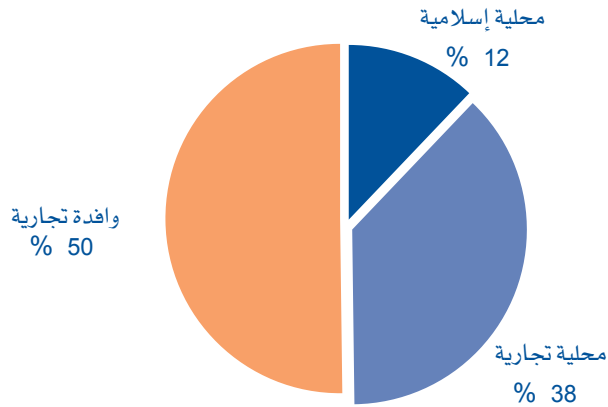
بلغ عدد الموظفين الذين يعملون في الضفة الغربية 3,224 موظفاً وموظفة، موزعين بواقع 1,911 موظفاً وموظفة في محافظات الوسط، و 802 موظفاً وموظفة في محافظات الشمال، و 511 موظفاً وموظفة في محافظات الجنوب. بينما بلغ عدد الموظفين في قطاع غزة 747 موظفاً وموظفة.

التعيينات وانتهاء الخدمة



بلغ عدد الموظفين الذين تم تعيينهم خلال العام 2010 ما يقارب 740 موظفاً وموظفة، (62%) منهم تم تعيينهم لدى البنوك المحلية، بينما بلغ عدد الموظفين الذين انتهت خدمتهم خلال العام نفسه ما يقارب 552 موظفاً وموظفة، (62%) منهم انتهت خدمتهم لدى البنوك الوافدة.

توزيع الموظفين حسب نوع وتسجيل البنك



بلغ عدد الموظفين في البنوك الوافدة التجارية 2,353 موظفاً وموظفة، بينما بلغ عددهم في البنوك المحلية التجارية 1,766 موظفاً وموظفة، ولم يتجاوز عدد الموظفين في البنوك الإسلامية 568 موظفاً وموظفة.

توزيع الموظفين لدى البنوك في القطاع المصرفي الفلسطيني - 2010

العدد	التصنيف	المستوى الوظيفي
76	إدارة عليا	
375	إدارة وسطى	
3,520	إدارة تنفيذية	
716	مستخدمين	
137	أكثر من 20 سنة	سنوات الخبرة *
403	16 - 20 سنة	
867	11 - 15 سنة	
774	6 - 10 سنوات	
1,790	أقل من 5 سنوات	
2	دكتوراة	المؤهلات العلمية *
213	ماجستير	
2,840	بكالوريوس	
690	دبلوم معهد	
226	توجيهي	
85	أكثر من 55 سنة	العمر *
406	45 - 54 سنة	
1,112	35 - 44 سنة	
1,842	25 - 34 سنة	
526	أقل من 25 سنة	
802	شمال الضفة	التوزيع الجغرافي *
1,911	وسط الضفة	
511	جنوب الضفة	
747	قطاع غزة	
2,855	ذكور	الجنس *
1,116	إناث	
4,088	مصنفين	التصنيف
599	غير مصنفين	
740	توظيفات	الدوران الوظيفي *
552	استقالات وإقالات	

* لا تشمل الموظفين من فئة المستخدمين.

جمعبة البنوك في فلسطين

ص.ب: 4117 رام الله - فلسطين

هاتف: + 970 2 2414555

فاكس: + 970 2 2414559

موقع إلكتروني: www.abp.ps

بريد إلكتروني: research@abp.ps